



PROVISIONAL
A/PV./2296
16 October 1974
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والتمتين والسادسة والتسمين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٢٢ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس: السيد بوتفليقة (الجزائر)

مواصلة نظر البند ١٠٨ :

— قضية فلسطين

A/L.741 (أ) مشروع القرار

A/L.724 (ب) مشروع القرار

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه اصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاه باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في اقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى ^{رئيس قسم} تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

وفي سنة ١٩٤٧ ، وحينما تحدث أمام اللجنة الخاصة لفلسطين ، فان الممثل الدائم لبلادي في ذلك الوقت ، وهو السفير جوزيه آرسيه ، قد شرح ان موقف الارجنتين يعارض خطة التقسيم لان بلادي كانت ترى في ذلك الوقت ان هذه الخطة تنافي روح ونص ميثاق الأمم المتحدة وان الارجنتين كانت ترى في ذلك الوقت ، ان الجمعية العامة ليست مختصة لكي تفرض قرارا من هذا النوع ، كانت تتوفر فيه كافة سمات الاجراءات التعسفية الحقيقية .

وان هذا البيان التنبؤي والذي أكدته مرور الوقت ، أكدت كذلك النتائج التي تلت على مرور الايام ، ولقد حذرنا من أن هذا القرار لو طبق فانه بدلا من أن يقر السلام ، وذلك هو الاستزام الاول للامم المتحدة ، فانه سوف يثير نزاعا خطيرا في هذه المنطقة .

وان الأرجنتين أيدت أن الحل الوحيد الشرعي والقانوني والحل الوحيد الذي يتمشى مع ميثاق منظماتنا هو تمكين شعب فلسطين من حق تقرير المصير ، أى أن يضمن له ممارسة هذه الحقوق على قدم المساواة وسذلك بالنسبة للعرب واليهود الذين كانوا يسكنون المنطقة الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني .

ولست في حاجة أن أذكركم بأن الجمعية العامة للأسف الشديد ، قد اتخذت طريقا مختلفا . وليست غفي حاجة ايضا ان اذكركم بأن هذا الطريق منذ سنة ١٩٤٨ وحتى اليوم كان متسما بمجموعة من الحوادث الدامية التي بدلا من أن تسهم في اقرار السلام ، جعلت منطقة الشرق الاوسط اكثر المناطق تفجرا وخطورة في العالم .

من العبث بمكان الآن أن نبحث عن مسؤولين وعن متهمين . ان تاريخ هذه الاعوام الخمس والعشرين الماضية لا يمكن الرجوع اليه . ويضعنا أمام حقائق جديدة حتمية ويتعين علينا أن نسوى الموقف في اطار هذه الحقائق وعلى رؤسها ويتعين علينا أن نبحث عن حلول مناسبة مع اقامة الاعتبار لكل هذه الحقائق اذا كنا نريد تجنب خطأ كبير مثل ذلك الذي حدث في الجمعية العامة عام ١٩٤٨ واحدى هذه الحقائق دون شك هو شعب فلسطين ، المحروم من حقوقه = ومن المفارقات الخريبة ان يحرم من حقوقه من جانب هذه المنظمة نفسها ، وقد طرد من دياره ايضا ، واصبح يتعرض منذ سنوات لاشنع انواع المعاملة وهو الآن يطالب بحقه في الوجود من جديد من المجموعة الدولية ويطالب بتسوية عادلة لقضيته .

وان للاستجابة لآمال الشعب الفلسطيني تعدد شرطا أساسيا وضروريا لأى حل لمشكلة الشرق الاوسط .

والحقيقة الاخرى تسمى اسرائيل ، واعلمها كدولة يرجع الى قرار اتخذته الجمعية العامة ، وباعتبارها شعبا يهوديا كانت تسكن المنطقة خلال عدة قرون قبل ان يظهر في العالم مفهوم القومية والسيادة بالنسبة للدول .

ان ميلاد دولة اسرائيل قد أيدته كثير من بلدان هذه الجمعية ، ولا سيما القوتان الاعظم .
ومنذ ذلك الوقت فانها دعمت وجودها بقوة كبيرة بحيث ان انكار وجودها أو التلاعب بمصيرها معناه
الدخول في مجال الوهم والخيال .
ومن ثم فان العنصرين الرئيسيين في هذا الموقف المأسوي ينبغي تفهمهما بصورة متبادلة
وهما الشعب الفلسطيني الذي له الحق الكامل في انشاء دولة مستقلة وذات سيادة ولكن ليس ذلك
على حساب اسرائيل . وعلى اسرائيل من جهة اخرى ، ان تتمتع بحقها في الوجود كدولة حرة
ومستقلة وليس ذلك على حساب الفلسطينيين أو الدول العربية الاخرى . ان الحل الوعيد بالتالي ،
عوضا عن طريق التفاوض السلمي ، يمكن أن يؤدي الى اشباح كافة الاماني المشروعة .
ومن الالهية بمكان ان نؤكد ذلك بأكثر قوة ممكنة ، وذلك انه لا ينبغي أن نستبعد احتمال
ان هؤلاء * واولئك قد يلجأون الى القوة من اجل تحقيق اهدافهم . ان الشرق الاوسط قد عرف اربع
نزاعات مسلحة ومأسوية . وان التزامنا الاول وفقا لميثاق ومقاصد الامم المتحدة هو ان نتجنب بكافة
الوسائل المتاحة لنا تجر حفر خامسة قد تكون نتائجها واسعة المدى ،
ردون سلام عن طريق التفاوض لن يكون هناك سلام دائم . وان المنتصر والمهزوم سوف يحانين
من نفس النتيجة ، فالمنتصر اليوم قد يكون مهزوما في الغد . ان الانتصارات عابرة ولا يمكن ان تدوم ،
وقد تتسم بالتفوق العسكري لبضع سنوات فحسب .
ومن اجل تحقيق السلام العادل الذي نسعى اليه فضلا عن الحقائق التي ينبغي ان نقبلها
والتي اشترت اليها ينبغي على اسرائيل كما كررنا أن ذلك كثيرا ان تنسحب من كافة الاراضي — واكرر
كافة الاراضي العربية المحتلة . وبهذا معناه انها ينبغي ان تنسحب داخل حدودها الاولية حيث
ينبغي ان يعترف ردا بالعق في الوجود وذلك وفقا للمواثيق الدولية القائمة .
وينبغي أن تعترم قرارات الامم المتحدة بشأن القدس . تلك المدينة المقدسة ، التي تعترمها
المسيحيون واليهود والمسلمون ، وينبغي أن تخضع هذه المدينة لادارة دولية .
ان القوتين العظميين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية تقع عليهما مسؤولية خاصة
في اقامة سلام ودائم في الشرق الاوسط . وهذه المسؤولية تنجم ليس فحسب عن المصالح وعن النفوذ
الذي تتمتع بها هاتان القوتان ولكنها تنبثق عن حقيقة اكبر وهي ان مشكلة الشرق الاوسط قد نشأت

من تلقاء وجهة نظريهما في ١٩٤٧ ومن ثم فان توافق حد أدنى من حسن النية من جانب الأطراف المعنية بالأزمة ومن جانب القوى الأعظم سوف يؤدي الى اقرار السلام في الشرق الأوسط .

وان الارجننتين سوف نصوت في صالح القرار الوارد في الوثيقة A/L.741 ذلك لانه يمشل
تعويضاً ينبغي تقديمه من جانب الامم المتحدة للشعب الفلسطيني والاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف
ومع ذلك فليس في نيتنا ان نشكك في حقوق دولة اسرائيل .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/L.742 الذي وزع بالامس ، فان وفد الارجننتين لم تتح له
الفرصة لتلقي تعليمات بشأن هذا المشروع ومن ثم فانه اذا طرح هذا المشروع للتصويت فاننا لن
نشترك في هذا التصويت لانه لم ترد الينا تعليمات بعد .

السيدة بروكس راندولف (لبريا) (الكلمة بالانجليزية) : ان مقدي مشروع القرار الوارد في
الوثيقة A/L.741 المتعلقة بقضية فلسطين ، قد حذفوا الكلمات " منذ سنة ١٩٤٧ " . أما بالنسبة للنص
العالي الذي يعتبر جزءاً من النص الاصيل فقد حذفن منه هذه الكلمات .

ان وفد ليبيريا بينما لا يزال لديه بعض الشكوك فيما يتعلق بصياغة المشروع الحالي ، وخاصة
الفقرة العاملة رقم (٢) فانه يفسر هذا المشروع على انه يعني ان المبادئ الاساسية الواردة في
قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٦٧ والقرار رقم (٣٣٨) (١٩٧٣) لا تزال قائمة .

ان وفد ليبيريا يؤيد الحقوق الاصلية لشعب فلسطين ودولة اسرائيل في البقاء والعيش في
سلام ككيانات مستقلة . ونحن نعتقد ان هذا المشروع يضع الاساس لحق تقرير المصير او الاستقلال
للشعب الفلسطيني بهدف وجود دولة اسراييلية ودولة فلسطينية تعيش في اطار حدود آمنة ومعترف
بها في المنطقة .

وعلى اساس هذا الفهم ، فان وفد ليبيريا سوف يؤيد مشروع القرار A/L.741 .

وسفيما شيتعلق بالقرار بمشروع القرار A/L.742 فان وفد ليبيريا لا يجد صعوبة في تأييد وجود

منظمة تحرير فلسطين بصفة مراقب في الامم المتحدة . ومن هنا فاننا نؤيد هذا المشروع ايضا .

السيد رامفول (موريشيوس) (الكلمة بالانجليزية) : اتني اعلن عن الاسف لحقيقة ان مشروع

القرارين الواردين في الوثيقتين A/L.741 and A/L.742 فيما يتعلق بقضية فلسطين ، تم توزيعه

وتقد يمهما صباح اليوم فقط ، بينما نتوقع ان نصوت عليها بعد ظهر اليوم ولقد ادى ذلك الى كثير

من المضايقات بالنسبة لوفد بلادى ، لان الاتصالات فيما بين نيويورك وبين بلادنا جعلت من غير

الممكن بالنسبة لي ان احصل على تعليمات معددة من جانب حكومة بلادى . ومن هنا فانني شخصياً

سوف اتولى كامل المسؤولية حول التصويت الذي سوف اقوم به بعد ظهر اليوم وسوف تكون عملية التصويت

هذه خاضعة لرأى حكومتي في الوقت المناسب .

ثانيا ، اود ان اكرر موقف موريشيوس واقصد به ان اسرايل ، من حقها ان تعيش في سلام ، في الارح حدود آمنة ومعترف بها . ونحن كأعضاء موالين في الامم المتحدة ، ومخلصين لها فاننا نؤيد بحزم القرار رقم ٢٤٢ الصادر في عام (١٩٦٧) والذي تم اقراره بناء على مبادرة من جانب المملكة المتحدة . ونحن نأسف لان التفسير الفني للنص الانجليزي جعل من العسير بالنسبة للاطراف المعنية مباشرة ان تتفق وبالتالي ان تنفذ هذا القرار التاريخي .

ولست أنوى أن اقدم محاضرة الى هذه الجمعية الموقرة حول العدالة والمساواة ، أو عند تفسير لمثل هذه القرارات التي ينادي بها مجلس الامن ، والتي في كثير من الاحيان تنتهكها الدول الاعضاء ومع ذلك ، فانه قد يجوز لي أن اذكر انه من المعروف في قواعد العدالة ان التأخير يهزم ويقلل من قيمة العدالة .

وانا واثق ان رفاقي واصدقائي وصدوقي العزيز من المملكة المتحدة ، سوف يوافق على ما أقول ، وأنا اقول ذلك لاننا اليوم نحتفل بذكرى السنوية السابعة لصدور القرار ٢٤٢ ، ومع ذلك فان الظلم الذي يعاني منه الفلسطينيون لا يزال قائما . ونحن نشعر بالاسف لانه لم ترد اشارة الى هذا القرار في مشروع القرار A/L.741

كذلك فاننا نؤيد قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ (الصادر في عام ١٩٧٣ وفي نفس الوقت نرى ان منظمة تحرير فلسطين وحدها هي التي يمكن أن تشارك وان تتحدث باسم الفلسطينيين . ان هذا الموقف يتفق مع مواقفنا السابقة ونحن نؤ من تماما بالحقوق الاصلية لشعب فلسطين وكذلك نؤ من بمبدأ حق تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة .

وفي بداية هذه المناقشات حول قضية فلسطين ، فان ياسر عرفات قد ابلغنا وحدثنا عن حلمه بانشاء دولة في الضفة الغربية لنهر الاردن حيث يمكن للمسيحيين واليهود والمسلمين وان يعيشوا معا في سلام ووثام .

انني لست مسيحيا ولست مسلما ولست يهوديا . انني هندي وكى بحكم المولد والتربية وان كنت بالضرورة لا امارس هذه الديانة . لقد نشأت على اساس الفلسفة الخاصة بالكتاب المقدس لكل الهندوس ومن اوائل دروس هذا الكتاب المقدس هو انه عند ما يتم وقوع ظلم فلا بد ان نستكشف كل الوسائل السلمية لايجاد علاج لهذا الظلم .

ولكن عندما يتم استكشاف كل الطرق السليمة دون جدوى فإنه لا يصبح فقط من حق الأفراد بل من واجبهم أن يستخدموا العنف إذا كان ذلك ضروريا للقضاء على الظلم .

ان المهاتما غاندى ، المعروف بسياسة عدم العنف ، كان يؤمن بهذا المبدأ الذى تعدت عنه . فلنأمل اذن أن تكون كل الوسائل السلمية لم تستكشف بعد .
وبهذه التفسيرات ، وبايمان خالص بأنه ليس في نية احد - سواء أكان ذلك منظمة او دولة - القضاء على اسرائيل من خريطة العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، وان الكل سوف يحترم وجود وسيادة ووحدة اراضي اسرائيل كدولة ، من هنا فاني سوف أصوت لصالح مشروع القرار A/L.741 الذى شارك في تقديمه ضمن دول اخرى دولتان قريبتان وصد يقتان لموريشيوس ، هما مدغشقر والهند .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.742 ، فاني اقدر أن منح منظمة تحرير فلسطين صفة المراقب في الامم المتحدة قد يكون له آثار تؤدي الى تغيير طابع منظماتنا ، وهذه قد تكون آثارا خطيرة ، ومن ناحية اخرى فان موريشيوس ايدت اشتراك منظمة تحرير فلسطين في المفاوضات التي تجرى في بعض المؤتمرات الدولية ، ولقد أيدنا تماما منح المنظمة صفة المراقب في المؤتمر الذى عقد في كاراكاس هذا العام حول قانون البحار ومن هنا فاني سوف اعمل بعقل مفتوح وسوف انصت الى المتحدثين الاخرين وسوف اصوت وفقا لما آراه ووفقا لمنطقنا مهما كان محدودا ووفقا لما يمليه على ضميرى ولدى فعلا ضمير وذلك في الوقت المناسب .

السيد فرازاو (البرازيل) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد البرازيل تابع باهتمام بالغ المناقشات التي جرت في هذه الجمعية العامة حول البند ١٠٨ من جدول اعمالنا واقصد به قضية فلسطين ، وقد ابلغ حكومة البرازيل بما دار في هذه المناقشات .

ان القراءة الاولى لمشروع القرار تثير الشكوك حول مدى ونطاق ومجال بعض احكامه ، ومن سوء الحظ ان النص الرسمي لمشروع القرار المقدم في الوثيقة A/L.741 تم توزيعه بالاسم فقط ، ان هذا الظرف لم يسمح لوفد بلادى بالوقت الكافي لكي يحصل من حكومة البرازيل على التعليمات الضرورية حول مسألة لها هذه الاهمية الكبرى .

ولهذه الاسباب فان البرازيل لن تشارك في التصويت على هذا المشروع واود ان أضيف انه كما هو واضح من حديثنا في المناقشة العامة ومن تصويتنا في هذه الجمعية العامة فاننا كنا دائما نحيد الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في تقرير المصير والسيادة . ان البرازيل ايضا تشارك وجهة النظر القائلة بأن الممارسة الكاملة لهذه الحقوق من جانب الشعب

الفلسطيني تعتبر شرطا أساسيا لقرار سلام عادل ودائم .

السيد آرفيزين (النرويج) (الكلمة بالانجليزية) : عن طريق القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، فان مجلس الامن قد وضع الخطوط التوجيهية اللازمة لقرار سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط . ونحن نجد انه من الاهمية البالغة ان اجهزة الامم المتحدة سواء كانت الجمعية العامة او مجلس الامن عند معالجة الصراع في الشرق الاوسط يجب ان تتجنب اى خطوة قد تؤدي الى الاخلال بالتوازن الذي يمثله هذان القراران ، والذي يعتبر اساسيا فيما يتعلق بالعمل من اجل السلام في الشرق الاوسط .

ان النرويج ظلت دائما تؤيد قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، كأساس لسلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ونحن نؤمن بان مثل هذا السلام يجب ان يقوم على اساس المبادئ التالية :

أولا ، ان نملك الاراضي القوة لا يمكن قبوله ، ان هذا مبدأ اساسي من مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ان اية تغييرات او تعديلات في الحدود لا يمكن ان تكون فعالة الا كنتيجة للتفاوض والمفاوضات المتفق عليها .

ثانيا ، ان كل دول المنطقة يجب ان يكون من حقها ان تعيش في اطار حدود آمنة ومعترف بها ان هذا المبدأ الوارد في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ضروري بالنسبة لاي تسوية سلمية ولا بد من الاحتفاظ به كاملا .

ثالثا ، ان اى حل عادل لا بد ان يتم التوصل اليه للفلسطينيين وان حكومة النرويج ظلت لسنوات طويلة تعترف بحقيقة انه لا يمكن التوصل الى سلام دائم في الشرق الاوسط ما لم نجد ان الحقوق والمصالح المشروعة للفلسطينيين قد اخذت في الاعتبار .

ووفقا لهذا المبدأ الاخير فان النرويج صوتت لصالح القرار رقم ٣٢١٠ (٢٩-٥) الذي اعطى لمنظمة تحرير فلسطين الفرصة لشرح وجهة نظرها في المناقشات حول فلسطين في الجمعية العامة ونحن نعتبر انه من الضروري ان الفلسطينيين يجب ان يشتركوا في الحوار السياسي الذي يهدف الى التوصل الى حل سياسي شامل لمشكلة الشرق الاوسط . .

وفيما يتعلق بمشروع القرار المطروح علينا في الوثيقة A/L.741 فان حكومة بلادي ترى انه يترك عنصرا اساسيا وهاما سبق ان تضمنه القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وهذا العنصر هو حق كل الدول في

الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام في إطار حدود آمنة ومعترف بها ومن هنا فاننا سوف نصوت
ضد مشروع القرار A/L.7٤٦ .

ونحن نتفق على أن التوصل الى سلام شامل وعادل يجب أن يعطي الفلسطينيين فرصة لممارسة حقهم في تقرير المصير ، ومع ذلك لا يجب وبأى شكل من الاشكال أن يقوض دعائم أو يهدد حق اسرائيل أن تعيش في سلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها . ان الاعتراف الكامل بهذا الحق من جانب كل الأطراف المعنية هو شرط أساسي لا ي تقدم في اتجاه تسوية سلمية دائمة في الشرق الأوسط .

السيد يولوين (بورما) (الكلمة بالانجليزية) : يسعدنا أن نتاح لنا الفرصة في هذه المناقشة حول قضية فلسطين لكي نحصل على فهم واضح لهذه القضية في اطارها الحقيقي . وفي هذا الصدد فاني أود أن أكرر سياسة بورما بالنسبة للصراع في الشرق الأوسط والتي كانت دائما تقوم على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ونحن لانزال نرى أن تنفيذ هذا القرار كما دعا الى ذلك قرار مجلس الأمن ٣٣٨ لا يزال يعتبر الأساس السليم لتحقيق سلام عادل ودائم .

وبشرفني ويسعدني أن أقول أننا في بورما كنا دائما نتعاطف مع الشعب الفلسطيني وقد أيدنا قرارات الجمعية العامة المختلفة في هذا الصدد . ومن هنا فاننا نؤيد حق شعب فلسطين في تقرير المصير ونعتقد أنه بغير الاعتبار اللازم لحقوقهم ومصالحهم لن تكون هناك تسوية سلمية دائمة . وعلى هذا الأساس فان وفد بورما سوف يؤيد مشروع القرارين رقمي A/I.741 و A/I.742 المطروحين الآن على الجمعية العامة .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أقدم تعليلا للتصويت فيما يتعلق بمشروع القرار رقم A/I.742 على أساس منح صفة المراقب الدائم لمنظمة تحرير فلسطين . ان وفد بلادى سوف يصوت ضد هذا المشروع ، وأود أن أشرح باختصار الأسباب التي تدعونا الى ذلك .

أود أن أوضح أولا أن الموقف الذي نتخذه بالنسبة لهذا المشروع لا يتصل على الاطلاق بوجهات نظرنا المتعلقة بجوهر مشكلة فلسطين . ولقد قدمت هذه الآراء في خطابي منذ عدة أيام أثناء مناقشاتنا العامة حول هذا البند . ان هذه الآراء لم تتغير وهي لا تتأثر ولا تؤثر على المسألة التي نبحثها الان .

ان هذه المسألة كما نراها في جوهرها تتحدث عن طبيعة الأمم المتحدة نفسها ، وتمس

طبيعة الأمم المتحدة . ان هذه المنظمة كانت تعتبر دائما وحتى الآن منظمة تضم الدول ذات السيادة والمستقلة . ان الدول فقط يمكن أن تحصل على عضوية الأمم المتحدة .

وعلى أساس هذا الموقف فان وضع المراقب الدائم كان يقتصر دائما على الدول غير الأعضاء مثل سويسرا أو الفاتيكان والمنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية وأخيرا السوق الأوروبية المشتركة والكوميكون .

ان مشروع القرار الذي سوف نصوت عليه الآن سوف يغير كل ذلك . وانا تم اقراره فانه سوف يعطي منظمة تحرير فلسطين ما هو بالفعل وضع مراقب دائم هنا . ان منظمة تحرير فلسطين مهمما كانت آرائنا بالنسبة اليها من الناحية السياسية ليست حكومة لدولة قائمة ولم يعترف بها من جانب أي أحد كحكومة لأي دولة وهي أيضا لا تزعم أنها حكومة .

فضلا عن ذلك فان مشروع القرار يذهب لا بعدد ما كان يمكن لهذه الجمعية أن تذهب اليه ، حتى فيما يتعلق بالدول ومنظمات الدول ، ذلك أنه لا يسمح فقط لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن تشارك في أعمال الجمعية العامة بل أنه أيضا يعطي المنظمة الحق في الاشتراك في أعمال كل مؤتمرات الأمم المتحدة بل ويعطي تعليمات للوكالات المتخصصة أن تتبع نفس الطريق .

ومن هنا فانه فيما يتعلق بهذا الموضوع فان منظمة التحرير الفلسطينية تعامل كما لو كانت دولة عضو في الأمم المتحدة وذلك بخلاف تقديم القرارات والتصويت عليها . وهذا بيد ولوفد بلادي ابتعادا أساسيا عن ممارساتنا ويثير الشك في طبيعة الأمم المتحدة نفسها . ولهذه الأسباب فان المملكة المتحدة سوف تصوت ضد هذا المشروع .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن اعطي الكلمة للمتحدث التالي أود أن أحيي الجمعية بأن داهومي وغامبيا قد انضمتا الى مقدي القرار رقم A/L.741 ، وأن النيجر وباكستان وتشاد قد انضموا الى مشروع القرار رقم A/L.742 .

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالانجليزية) : بعد سنوات طويلة من المناقشات وبعد حروب متتالية ومأسوية فان الجمعية العامة تبحث قضية تؤثر تأثيرا عميقا على الموقف في الشرق الأوسط

والموقف الحيوى للأطراف المعنية . ان هذه المشكلة عنوانها " قضية فلسطين " ولكن لا يمكن أن ننكر أن المعنى أساسا هو مسألة الحرب والسلام في المنطقة .

ولا يمكن أن يكون هناك حل للصراع في الشرق الأوسط بغير الاحترام الكامل لكل أطراف هذا الصراع . ان الفلسطينيين طرف رئيسي في هذا الصراع وكذلك دولة اسرائيل . وهي عضو ذو سيادة في الأمم المتحدة . وبالمثل لا يمكن أن يتم التوصل الى حل للصراع بغير حسم مسألة الشعب الفلسطيني . وأود أن أذكر هنا بأن حكومة هولندا في مناسبات عديدة قررت أن الآمال السياسية للفلسطينيين يجب الاعتراف بها ، ويجب أن يعطى لها الشكل والجوهر في هذا الإطار ، إطار التسوية الشاملة وكنصر أساسي لهذه التسوية . ولهذا السبب فان حكومة بلادي قد رحبت باعادة مناقشة مسألة فلسطين في الأمم المتحدة .

. وترى حكومة هولندا ، وكذلك ترى الحكومات التسع في السوق الأوروبية المشتركة كما انعكس ذلك في بيانها الصادر في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، فان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يجب أن يشكلا الأساس لتسوية عادلة ودائمة .
والواقع ، ان السنة التي انقضت منذ حرب تشرين أول / اكتوبر المؤلمة أعطتنا الأمل في أن نبدأ أخيرا قد اصبحنا على الطريق الموصل الى هذا السلام الدائم . وأنا أشير الى اتفاقية الانسحاب تحت اشراف الأمم المتحدة ، وأشير أيضا الى محادثات جنيف ، فبعد سنوات من انهيار الاتصالات ، فان بعض الأطراف الرئيسيين جلسوا معا أخيرا لمناقشة المستقبل .
انه لاشئ تقرره هذه الجمعية العامة ينبغي له أن يحبط هذه التطورات المشجعة أو يؤثر على النتيجة النهائية للمحادثات .

ومن سوء الحظ ، أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.741 والمطروح علينا الآن ، لا يسهم في نيل حكومة هولندا ، في حل الصراع الأساسي . انه يهتم مباشرة بعناصر معينة من قضية فلسطين ولكنه لا يتضمن في نفس الوقت العناصر الأخرى التي تعتبر ضرورية من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط .

وأنا أكرر أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يجب أن يكون نقطة الانطلاق بالنسبة لمثل هذه التسوية . ومن هنا كان يجب التذكير بهذا القرار وتأييده في مشروع القرار . ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) أساسي لانه يتضمن فضلا عن المبدأ الهام الخاص بانسحاب القوات الاسرائيلية المسلحة من الأراضي المحتلة ، مبدأ الاحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقوقها في أن تعيش في سلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها ، متحررة من التهديدات أو أعمال العنف . ان هذا المبدأ ينطبق على كل دولة في المنطقة ، وينطبق على دولة اسرائيل . ومالم نجد أن هذا المبدأ والاعتراف الواضح بحقوق اسرائيل كدولة في المنطقة قد تأكدت مرة أخرى في مشروع القرار ، فان حكومة بلادي لا يمكن أن تؤيد مثل هذا المشروع .

ان التأكيد الأساسي والهدف الأساسي لمشروع القرار يتعلق بوضع وحقوق الفلسطينيين . وكما هو وارد في اعلان وبيان الدول التسع الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ، الصادر في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ :

" انه عند اقامة سلام عادل ودائم ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة

للفلسطينيين " . (A/9288, Para.3. (iv))

ومع ذلك ، فان الطريقة التي حددت بها حقوق الشعب الفلسطيني في مشروع القرار لا تأخذ في الاعتبار وجود وحقوق دولة اسرائيل وفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . ولا يمكن أن يكون هناك شك بأن الفلسطينيين من حقهم تماما أن يعملوا من أجل حقوقهم ومصالحهم الحيوية ، ولكن وفقا لميثاق الأمم المتحدة فان السعي من أجل هذه الحقوق يجب أن يتم فقط بالطرق السلمية .

وتلخيصا لما قلت ، فان حكومة بلادي ، ان تدرك الحاجة الضرورية لقرار السلام في الشرق الأوسط ، وكل الآثار المترتبة عليه ، قد بحثت جيدا مشروع القرار المطروح علينا في الوثيقة A/L.741 ولا بد أن نعلن بأسف أن هذا المشروع لا يتضمن التوازن الأساسي بين حقوق كل الأطراف في الصراع المعني ومن هنا ، وفي رأينا ، لا يمكن أن يسهم في التوصل الى تسوية للصراع . ان وفد بلادي لذلك سوف يمتنع عن التصويت عندما يطرح هذا المشروع للتصويت .

وأخيرا ، وباسم حكومة بلادي أود وبقوة أن أؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام منذ عدة أيام الى كل الحكومات المعنية بأن تتجنب أي عمل يمكن أن يؤدي الى نشوب أعمال عسكرية جديدة وأن تمارس ضبط النفس حتى يمكن أن نحقق الهدف الذي نرغبه جميعا ، وهو السلام العادل في الشرق الأوسط .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أحيط الجمعية العامة بأن داهوبي قد انضمت الى

مقدمي مشروع القرار A/L.742 وفيينا الاستوائية قد انضمت من جانبها الى مقدمي مشروع القرار A/L.741

السيد بانياراشون (تايلند) (الكلمة بالانجليزية) : أود أن أشرح موقف وفد بلادي فيما يتعلق

بمشروع القرار A/L.741

من بين كل المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة فانه ليست هناك مشكلة حافلة بتاريخ المعاناه والتعقيد السياسي التي تتسم به قضية فلسطين . ان الشعب الفلسطيني منذ فترة طويلة ، وشعوب الدول الأخرى في الشرق الاوسط ، قد تحطت المشاق والمظالم المختلفة . ونحن في تايلند كنا دائما نتعاطف مع محنة الفلسطينيين ، ليس فقط كلاجئين ولكن أيضا كشعب من حقه أن يحصل على استقلاله الوطني وسيادته .

وفي نفس الوقت ، فاننا ان نعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين ، فلا بد لنا أن نأخذ في اعتبارنا الحقوق المشروعة للشعوب الأخرى وللدول القائمة في منطقة الشرق الأوسط . ان دولة اسرائيل ، التي لحكومة بلادى علاقات ودية بها ، حقيقة من حقائق الحياة ، وسواء اتفقنا أم لم نتفق على ظروف ميلاد هذه الدولة . فاننا لا نتعامل هنا مع الماضي وانما نعالج المستقبل والحاضر . ان التعايش السلمي هو المطالب الأساسي من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط .

ومن وجهة نظرنا ، فان هذا العنصر متضمن ، ومعه عناصر أخرى لا تقل عنه أهمية ، في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، والذي لا يزال يحظى بتأييد حكومة تايلند . ان صوتنا تأييدا لمشروع القرار A/L.741 يجب أن يفسر ان في ضوء الشرح والتعليل الذي قدمته الآن باسم وفد بلادى .

السيد سيجنوريه (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانجليزية) : لسنوات طويلة كانت حكومة بلادى ترى أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ هو الأساس لسياستها القائمة على تأييد جهد المجتمع الدولي للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ان وفد بلادى قد دعا مرارا الى انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ، وبالمثل ، فاننا دعونا الى انتهاء كل حالات الحرب والاحترام والاعتراف بسيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة من دول المنطقة ، وبطبيعة الحال حفظ حق هذه الدول ، في أن تعيش في سلام في اطار حدود معترف بها بعيدا عن التهديد أو أعمال القوة .

وكما أشير مرارا من هذه المنصة أثناء مناقشة هذا البند ، فان هذا القرار كان من وجهة نظرنا يتحدث فقط عن الجانب الانساني للمشكلة الفلسطينية وكان هذا هو جانب نقصه . ولم يتحدث عن الجوانب الأكثر أهمية ، وأقصد بها الآمال السياسية العادلة لشعب فلسطين ، ان الاجراء الذى اتخذته الجمعية العامة ، أولا بادراج بند قضية فلسطين في جدول أعمالها ثم بدعوة منظمة تحرير فلسطين للاشتراك في اجتماعات الجمعية العامة قد صحح الى حد كبير هذا النقص في القرار ٢٤٢ .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.741 يتضمن عددا من المبادئ التي يؤيدها وفد بلادى ، ومن هنا فان وفد بلادى سوف يصوت لصالح هذا المشروع لأننا مقتنعون بأنه لا يمكن أن يتم التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين الا اذا وجدنا أن الأهداف والآمال المشروعة لشعب فلسطين قد تم الاستجابة لها وتلبيتها . اننا نؤيد الشعب الفلسطيني في مطلبه العادل من أجل الاحترام الكامل وتحقيق حقه الأصيل في الاستقلال الوطني وتقرير المصير والسيادة ، وسوف نصوت أيضا لصالح مشروع القرار A/L.742 .

ان حكومة وشعب ترينيداد وتوباغو يشعران بالقلق العميق لأن الشرق الأوسط ظل لفترة طويلة موضعا للتوتر الذى أدى الى أربع صراعات كبرى والعديد من الصراعات الأقل حجما . ان تاريخ هذا الجزء من العالم يؤكد أنه لا يمكن لأى قرار أن يعيشر اذا تجاهل حقوق الشعوب خاصة اذا كان شعبا له الارادة التي تقضي بعدم قبوله لحرمانه من حقوقه ، ولكن موقفا له هذا التاريخ الطويل من العداء

فيما بين الشعوب يتطالب أكبر قدر ممكن من التفهم والحكم العادل لضمان ألا تؤدي العدالة بالنسبة لشعب الى جعل أي شعب يشعر أن من حقه أن يرفض هذا العلاج .

ويتأييدنا لهذا المشروع ياسيدي الرئيس ، فاننا نود أن نوضح أننا نرى في هذا المشروع اسهاما كبيرا في عملية تحقيق تغيير يمكن لكل دول المنطقة على أساسه بما في ذلك دولة اسرائيل والدولة الفلسطينية التي يتم انشاؤها وفقا لرغبات الشعب الفلسطيني يمكن أن تعيش في سلام ، وعلى أساس الاحترام المتبادل لسيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها الوطني .

ونحن ندرك أن أطراف الصراع ترى دائما وتتنظر الى النتائج على أنها انتصار أو هزيمة ، ونحن نأمل الا تكون هذه الحالة بالنسبة للقضية المطروحة . ان الأمم المتحدة عليها مسؤولية واضحة في المساعدة في خلق أحوال تقلل من العداءات التي يمكن أن تنجم عن القرارات الايجابية التي تعالج المشاكل المعنية . ان شعوب هذه المنطقة والذين يعيشون كلاجئين قد تحملوا عبء ما يبد وأنسه نسيان من العالم لهم ، وتضامنا مع هذه الشعوب فاننا نعرب عن الأمل في أن المناقشة التي جرت في هذه القاعة والقرارات التي سوف نقرها سوف تؤدي الى خلق فترة من الاستقرار والهدوء لكي تتمتع كل شعوب دول المنطقة بحقوقها .

السيد والدرون راسي (باربادوس) : ان وفد بربادوس تلقى تعليمات بأن يعود الى هذه الجمعية العامة وأن يشرح تصويته حول مشروع القرارين البارادوسيين على الدورة الحالية حول قضية فلسطين ، وسوف أفعل ذلك بناء على التعليمات الصارمة وفيما يتعلق أولا بمشروع القرار A/L.742 الذي يتناول مسألة اعطاء صفة مراقب لمنظمة تحرير فلسطين .

فان وفد بربادوس يهتم اهتماما كبيرا بدستورية وممارسات هذه الجمعية العامة واجراءات عملها ، وبسبب ذلك فاننا نجد مشروع القرار A/L.742 ناقصا وبه جوانب نقص في الصياغة لا يضمن النوايا التي نشك في أن مقدمي المشروع كانوا يبنون تقديمها . اننا نشعر ، على سبيل المثال ، أن في الفقرة العاطلة (التي تدعو منظمة تحرير فلسطين الى الاشتراك في دورات وعمل الجمعية العامة بصفة مراقب يجب أن تدعو منظمة تحرير فلسطين الى المشاركة في دورات وعمل الجمعية العامة حول

مسألة فلسطين والقضايا الأخرى التي تمس الشرق الأوسط، وتتعلق به . لأننا نؤمن وكما أوضحت في بياني بالأمس أنه فيما يتعلق بالأمور التي تتعلق بفلسطين فإن منظمة تحرير فلسطين المشكلة للشعب الفلسطيني يجب أن يكون من حقها الاشتراك في أي مناقشة من هذا النوع بصفة مراقب .

ولكن كما سبق أن أوضح زميل لي تحدث قبلي فإن شعب فلسطين هو شعب بلا دولة ، والذي يشير مخاوف وفد بلادى في هذا المشروع ، هو أن هذا المشروع سوف يعطي صفة الدولة لمنظمة تحرير فلسطين ، وهي منظمة ووثالة وهي تمثل شعبا ولكنها بالتأكيد ليست دولة ، ومع ذلك فإن النوايا حسنة ، من وجهة نظر حكومة بلادى ، ولما كانت حكومتى ترى أن العدالة الطبيعية لا بد أن توضح دائما أن المشتركين الرئيسيين في الصراع يجب أن يكون من حقهم أن يشتركوا في أي مناقشات حول هذا الصراع ، فإن حكومة بلادى أصدرت التي تعليمات للتصويت لصالح هذا المشروع .

ولكننا ياسيد الرئيس ، فيما يتعلق بمشروع القرار A/L.741. نجد بعض المشاكل وتتفق حكومة بلادى على أن كل فقرات الديباجة مناسبة ، ولكن عندما نأتي إلى الفقرة العامة الأولى والفقرة العامة الثانية وأيضا الفقرة الخامسة من المنطوق ، فإن لدينا بعض الشكوك فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية لمقدمي هذا المشروع .

ويظهر من النص ان الفقرة الاولى تقول " نؤيد من جديد الحقوق الأساسية لشعب فلسطين في فلسطين " . والآن ، ان حكومة بلادى حكومة من القانونيين ان ان العدد الأكبر من افرادها قانونيون ، ومن هنا فانهم شعروا بالقلق ازاء هذا النص ، انهم يعرفون ان هناك شعبا فلسطينيا ، يعيش كشعب ، ولكن منذ لحظات صدرت اليّ تعليمات من الخارج ان اتساءل عن مكان فلسطين ، واين تقع ، وانا لم اتمكن من ان ابليخ وزير خارجيتي بأني فيما يتعلقها لجغرافيا أعرف الكثير ، ولكن هناك صعوبات في هذا الصدد . اننا لم تكن فلسطين موجودة ، فما الذى يعنيه مقدم المشروع بكلمة " الشعب الفلسطيني في فلسطين " ؟ لقد صدرت اليّ تعليمات لكي استفسر من اصدقائي وزملائي عما اذا كانوا يعنون بذلك الكيان الجغرافي السياسي الشامل المعروف كـفلسطين ، والذي يفترض أنه يضم الضفة الغربية وقد يقال أيضا المملكة الاردنية الهاشمية ، ولكن ليس لوفد بلادى وجهة نظر في هذا الصدد . أم أنه يعني تلك المنطقة الجغرافية السياسية التي تحتلها الآن دولة اسرائيل .

اننا كان ذلك يعني دولة اسرائيل ، فان وفد بلادى -- وبناء على تعليمات من حكومتهم -- يجد صعوبة بالغة ، ولعلكم تدركون من خطابي بالأمس ، فاني أصّر على أن دولة اسرائيل من حقها أن تعيش وأن تبقى ، كما أننا نصّر في نفس الوقت على أن الشعب الفلسطيني من حقها أن يكون له دولة ، وان الدولتين يجب أن تقوما جنباً الى جنب وان تعيشا في سلام وحسن جوار ، وتعترف كل منهما بالأخرى وأن تلتزم بأن الطرف الآخر من حقه أن يكون في اطار حدود آمنه معترف بها . انني على استعداد لأن استجيب لما يقوله السيد مندوب المملكة السعودية .

السيد البارودى (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : (من مكانه)

نقطة نظام .

السيد والدرون رامسى (بربادوس) (الكلمة بالانجليزية) : انني سوف امضي في حديثي

لمدة دقيقة أو دقيقتين ، ولكنني أقدم اليكم التعليمات التي وصلت اليّ وافسرها بالطريقة التي صدرت اليّ التعليمات بها .

فيما يتعلق بالفقرة العامله (٢) تمثل بعض المشاكل بالنسبه لنا ، شأنها شأن الفقرة

العامله (١) . واننا نقبل أن الحقوق الاصلية لشعب فلسطين في العودة الى دياره وممتلكاته

حق سليم . ولكن عندما نطلب من الجمعية العامة أن تدعو الى عودة الفلسطينيين ، فان السؤال هو عودتهم الى أين ؟ والى أى مكان حالياً . ولعلكم تذكرون اننا نشعر أن أى مؤتمر سلام وأى معاهدة سلام يحسن أن يكون قادراً على أن يحدد بواسطة الأطراف المختلفة ما الذى يجب أن يحدث في هذه المنطقة ، وفي هذا المجال ، نرى من أجل أن نوفر للشعب الناسائني والاسرائيليين شروطاً وأزواج حياة في إطار شخصية وطنية متميزة .

كذلك فانه في الفقرة الخامسة تقول " ان الجمعية العامة تعترف بحق شعب فلسطين في أن يستعيد حقوقه بكل الطرق وفقاً لاهداف ومبادئ الميثاق . " لماذا نقول بكل الطرق وفقاً لاهداف الميثاق " — هل هذان الشيئان مختلفان . أم أنهما شيء واحد . اذا كنا نريد استعادة هذه الحقوق وفقاً لمبادئ الميثاق فلماذا لا نقول " استعادة هذه الحقوق بتلك الوسائل التي تتفق مع أغراض وميثاق الأمم المتحدة " . هذا اقتراح رأينا أن نقدمه الى مقدمي المشروع .

كذلك فاننا نشعر — وهذا مرة أخرى ينبع مما قلناه بالأس — انه في هذا النص وهذا هو مشروع القرار الاساسي ، ان مقدمي المشروع كان يجب أن يقولوا " ان الجمعية العامة تؤكد من جديد حق كل الدول في الشرق الأوسط أو في المنطقة في أن تعيش في اطار حدود آمنه ومعترف بها . " وهذا اعتبار ليس جديداً ولكنه ورد أولاً في مجلس الأمن في عام ١٩٦٧ وقد أكدته المجلس مسطرة أخرى في عام ١٩٧٣ .

واننا لما كنا نعترف بالحق الاصيل لشعب فلسطين في الاستقلال والسيادة واستعادة ديارهم وممتلكاتهم ، ولكن لأن هناك صعوبات بالنسبة لصياغة هذا النص ، والنوايا الحقيقية لمقدمي المشروع ، فان وفد بلادي صدرت اليه تعليمات بالامتناع عن التصويت فيما يتعلق بمشروع القرار . ٧٤١ .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أوجه نداءً للجمعية حتى تتمكن من مواصلة المناقشات، وحتى نواصل مناقشة مشرة هامة حول قضية على مثل هذا المستوى من الخطورة . وأن اشكر في نفس الوقت السيد ممثل العربية السعودية لتعمونه الودى ، والآن اعطيه الكلمة .

السيد بارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : أرجو أن تظمئن

ياسيدي الرئيس ، أنني لم أرد أن أخلق حادثة باصراري على نقطة نظام ، لولا أن المتحدث السابق وهو السيد رمزي وهو الذي عرفته لسنوات طويلة كان يجب أن يتلقى جوابا ليس عن طريق حق الرد لأنه قال أن هذا تحليل لتصويته على أساس ما اذا كانت هناك دولة اسمها فلسطين ، وهو رجل شاب مثقف وقد عرفته منذ سنوات طويلة وكان لا يجب السماح له بأن يقول - كما يقول بعض الصهاينة - بأنه لم يكن هناك شيء اسمه فلسطين ، وكان يجب أن يعرف ، انه كيف يمكن أن يكون هناك شعب فلسطيني بنمير كيان جغرافي . وكان يجب أن يعرف أنه بكلمة " فلسطين " نعرف ذلك الكيان الجغرافي الذي حدد وحدته عصبية الأمم في ميثاقها ووضعت تحت الانتداب البريطاني . ان هذا يثير بلبله وان القول بأنه لا يوجد شعب اسمه فلسطين يثير البلبله . ان اولئك الذين هم قانونيون كان يجب أن يصدروا اليه تعليمات بالأيثير بلبله ولا يقول ما قاله الآخرون من الصهاينة بأنه لا يوجد شعب فلسطيني ولا توجد أرض فلسطينية .

ان هذا كان لا يجب السماح به . وهذا لا يعني أنه ليس من حقه أن يعرب عما يريد الاعراب عنه ، ولكن يجب القول بأنه كان هناك كيان جغرافي وقانوني - وفقا لما أقرته عصبة الأمم وكيان له حدود ووضع بطريقة ظالمة تحت الانتداب البريطاني ، ورغم هذا فقد استطاع أن يقول " اننا لا نعرف كيف نصوت لانه ليس هناك شيء اسمه فلسطين "

وفي الختام انني أود ياسيدى الرئيس أن تسمعوا لي - كما دعت الحاجة - بممارسة حق الرد أخيرا على أى شيء يقوله ذلك السيد الذى يجلس في مقعد اسرائيل لانه قد يقول أيضا " ما هي فلسطين ؟ " .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل لنقطة نظام .

السيد تيكواه (اسرائيل) (الكلمة بالانجليزية) : لقد طلبت الكلمة لكي أعرب عن موافقتي

الكاملة على البيان الذى قدمه ممثل المملكة العربية السعودية .

والواقع ، أنه كما اشار وبحق ، مؤكدا بياني الاول والأخير الذى قدمته حتى الان في المناقشة حول قضية فلسطين ، ان فلسطين ، موجودة وكانت موجودة جغرافيا وتاريخيا وهي المنطقة التي وضعتها عصبة الأمم تحت الانتداب البريطاني بما في ذلك ما هو مسمى اليوم المملكة الاردنية الهاشمية واسرائيل . هذا بالتحديد ما كنا نقوله دائما وهذا بالتحديد مازلنا نقوله ، وفي هذه المنطقة من فلسطين هناك اليوم دولتان مستقلتان ذات سيادة هما دولة فلسطين الاردنية العربية ودولة اسرائيل اليهودية . وسوف تظلان دولتين مستقلتين هما اسرائيل ودولة الاردن الفلسطينية ، وفقا للكلمات ممثل المملكة العربية السعودية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة أولا لممثل الاردن .

السيد شرف (الاردن) (الكلمة بالانجليزية) : لقد جئت الى هنا لكي أقول أساسا

انني لم أفهم نقطة النظام التي طلبها ممثل اسرائيل ، اننا في هذه المرحلة نشرح تصويتنا قبيل التصويت ، والذي أفهمه أن الاجراءات الداخلية تتطلب أنه في هذه المرحلة فان كل المندوبين يجب أن يقتصروا على ذلك .

ومع ذلك فان ممثل اسرائيل وجد من المناسب أن يحاول تأجيل التصويت على هذه القضية الهامة ، ولأن من حقي فيما أظن أن أشير مرة أخرى الى أن القضية المطروحة علينا ليست قضية لغوية اننا نواجه قضية محددة هي قضية حقوق وآمال وشكاوى الشعب الفلسطيني العربي أولئك الذين أرغموا على ترك ديارهم في حيفا ويافا وفي القدس وفي عكا وفي بير سبع هؤلاء الافراد الذين أجبروا في عام ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ على الخروج من بلادهم وكذلك حق الشعب الفلسطيني العربي الخاضع للاحتلال في الوقت الحاضر في نابلس والخليل وجنين وطولكرم . انها منطقة محددة تماما وهذه حقوق محددة بوضوح ، وبمعنى آخر فان فلسطين هي في اللحظة الحالية المكان الذي حلت مكانه اسرائيل وما احتلته اسرائيل باستثناء سيناء ومرتفعات الجولان . هذا هو ما نتحدث عنه ، وأعتقد ياسيدى الرئيس أنكم تتفقون معي وكل السادة هنا يتفقون معي في أننا يجب أن نصوت على القضية الهامة وأن نؤجل أى تعقيبات وملاحظات الى مرحلة تالية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ممثل العربية السعودية ان كان يصر على نقطة نظامه فانسي أعطيه الكلمة .

السيد بارودى (العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : ان التصويت لن يتأثر مطلقا بأى نقاط نظام أو أى تعليق للتصويت ان الكل قد حصل على تعليماته كما أن البعض مثل زميلي من موريشيس قد تحمل مسؤوليته .

ومع ذلك فلا بد لي أن أقول لهذا الرجل الذى يجلس وراءه مكتوب عليها اسرائيل انه ربما قبل أن يولد فاني زرت يافا في فلسطين ، وزرت حيفا في فلسطين ، وزرت الرملة في فلسطين ، وأنا لا اهتم بأى ترتيبات كان قد أعدتها العسكر تشرشل والصهاينة في ذلك الوقت ولا أهتم بما اتفقوا عليه ، لأن السيادة للشعب ، وفي عام ١٩١٩ كان ٧٪ أو ٨٪ فقط من السكان يهودا وكان الباقي هم السكان الاصليون - ولننس أنهم كانوا عربا أو فلسطينيين وكان لا يمكن أن يكون ارباب. لانني اعتبر أنهم شأنهم شأن الآخرين كانوا يعملون من أجل وطنهم . ومن الاسف انهم اضطروا الى اللجوء الى العنف لان الصهاينة لجأوا الى العنف ، ولكن كانت هناك فلسطين تمتد من جنوب لبنان الى سيناء - ليس فقط من الناحية الجغرافية ومن الناحية القانونية ولكن أيضا من ناحية السكان ، ولمعلوماتكم أيها السادة ، أسألو فردا عاصر مآسي العشرينات ودعوني أقول لكم

السعودية)

ان الطوايح التي كانت تستخدمها القوات الانجليزية - المصرية كان مكتوبا عليها فلسطين باللغة العربية ، ثم بالانجليزية وبعد ها كلمة فلسطين باللغة العبرية لقد كان الهدف هو الاهتمام بأولئك الاوربيين الصهاينة منذ ايام بلفور الذين عززوا مراكزهم في غرب أوروبا وفي هذا البلد وهذا هو السبب في أن غرب أوروبا لا تزال الى حد كبير تحت تصرف الصهاينة وهم يرتعدون ويخافون من التصويت ضد امثال او بنهايمر وروتشيلد وميلشيت في جنوب افريقيا .

ان مندوب اسرائيل يقول " وبعد ذلك كانت هناك كلمة " اسرائيل باللغة العبرية " . وأنا أقول له ، لا . . . كل ما لا أزال أتذكره هو أن الكلمة كانت أيضا فلسطين ، ولكن أيا كان الحال فان فلسطين موجودة ولا يمكن لاحد أن يمحوها من الخريطة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن سوف تقوم الجمعية بالتصويت أولا على مشروع القرار
(A/L.717) وقد طلب إجراء تصويت بندا ٤ الاسماء .

اجرى التصويت بندا ٤ الاسماء

ونظرا لسحب اسم الصومال في القرعة التي أجراها الرئيس ، فقد دعاها الرئيس الي التصويت

أولا

المؤيدون : الصومال ، اسبانيا ، سرى لاندكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ،
توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، دولة الامارات العربية
جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تانزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اليمن ،
يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، الأرجنتين ، البحرين ،
بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، الكونغو ،
كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، داهومي ، اليمن الديمقراطية ، مصر ، غينيا
الاستوائية ، اثيوبيا ، جابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الديمقراطية ، غانا ، غينيا ،
غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،
ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، جمهورية خمير ، الكويت ، لبنان ،
ليسوتو ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، مالطه ،
موريتانيا ، موريشيوس ، منغوليا ، المغرب ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، المملكة العربية
السعودية ، السنغال ، سيراليون .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية ، بوليفيا ، شيلي ، كوستاريكا ، ايسلندا ، اسرائيل ،
نيكاراجوا ، النرويج .

المتنمون عن التصويت : سوازيلند ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ، الشمالية ، أوروغواي ، فنزويلا ، استراليا ، النحسا ، باهامس ، بربادوس ، بلجيكا ، كندا ، كولومبيا ، الدانمرك ، الكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فينلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لاوس ، الكسمبرغ ، ملاوي ، المكسيك ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، باناما ، بارغواي ، سنغافورة .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل ٨ أصوات وامتناع ٣٧ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سأعرض للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة

. A/L.742

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أثيوبيا ، الأردن ، أسبانيا ، أفغانستان

ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أوغندا ، ايران ، باكستان ،

بربادوس ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوتان ،

بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ،

تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا

الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا

المتحدة ، جمهورية خمير ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية الغريية

الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، داهومي ، رواندا ، رومانيا ، زانير ، زامبيا ،

ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سوريا ، سيراليون ،

الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ،

غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا

العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ،

ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ،

المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،

الهند ، هنغاريا ، اليمن ، السين الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسرائيل ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ،

بوليفيا ، الدانمرك ، شيلي ، كندا ، كوستاريكا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا

العالي وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيكاراغوا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنصون : استراليا ، اوروغواي ، باراغواي ، بنما ، تايلند ، جامايكا ، جزر البهاما ، سوازيلند ،

السويد ، فرنسا ، كولومبيا ، لاوس ، ملاوي ، النمسا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، اليابان ،

اليونان .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٥ صوتاً مقابل ١٧ ، وامتناع ١ عن التصويت

القرار ٣٢٣٧ (٥-٢٩) .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : والآن سوف أعطي الكلمة للممثلين الذين يريدون تفسير تصويتهم بعد التصويت .

السيد تيگواه (اسرائيل) (الكلمة بالانجليزية) : بالقرب من مدخل الأمم المتحدة ، نجد منقوشاً على أحد الجدران كلمات التحذير التي وجهها النبي ايزاي ، وهي تقول : " لا يجب على أمة أن ترفع السيف في وجه أمة أخرى " . واليوم ، فان الجمعية العامة ، تساعد في رفع سيف في وجه نفس الأمة التي حطت هذه الرسالة الى العالم . ان هذه أيام حزينة بالنسبة للأمم المتحدة ، هذه أيام عار واستسلام ومهانة ، بالنسبة للمجتمع الدولي .

ولقد بدأت هذه الأيام ، عندما وجدنا أن الجمعية العامة ، بعد أن قررت وفي أعقاب مذبحه الرياضيين الاسرائيليين ، أثناء الألعاب الاولمبية ، أن تبحث الاجراءات الرامية الى مكافحة الارهاب وجدناها تستسلم للمنظمة القاتلة المسؤولة عن هذه المذبحة . واستمرت هذه الايام عندما وجدنا ياسر عرفات ، المسؤول عن هذه المذبحة ، وعن مذابح أخرى كثيرة ، أهر على هذه المنصة ، بمسدس في جانبه ، وقوبل بمظهير يمثل سخرية للديثاق ، وأكد مرة أخرى في تحد ، أن هدف منظمة تحرير فلسطين هو تدمير دولة عضو . ثم جاءت المبادرة التي لاسابق لها ، التي أقدم عليها رئيس الجمعية العامة ، بخنق حرية الكلمة . وبعد ذلك تحولت المناقشة الى حوار فردي ، يتسم بالزيف والتشويه والعداء والتعصب ، وفي مناسبات بسيطة جداً ، كان يتخلل هذه المناقشة صوت المنطق .

ان أحد مؤيدي منظمة تحرير فلسطين ، واحد تلو الآخر ، أخذوا ينكرون حق الشعب اليهودي في الحياة والاستقلال ، ونفوا شخصيته التاريخية والوطنية ، وتاريخه . وواحد بعد الآخر ، تحدثوا عن شعب اسرائيل وحاولوا تصويره على أنه غريب في وطنه .

انه حتى كتاب الاسلام المقدس ، القرآن نفسه ، يقرر بالنسبة للشعب اليهودي الآية ماعناه : " ادخلوا يا شعبي الأرض المقدسة التي خصصها لكم الله " . ومع ذلك لا يبدو أن هناك شيئاً مقدساً

بالنسبة لقتلة منامة التحرير الفلسطينية وأتباعهم . لقد غلطوا بين الحق والباطل ، وبالنسبة لهم فان الجبرية تعتبر أمرا يستحق التقدير ، والدفاع ضد الفظائع أمر يدان . ان الارهاب ضد المدنيين ، بالنسبة لهم أمر مقبول ، ولكن حماية دولة لمواطنيها ارهاب . ان قتل الأطفال اليهود وتدمير دولة اسراييل يسمي تحررا ، والصهيونية ، حركة تحرير الشعب اليهودي ينال اليها على أنها شر . وبحق ، فان المناقشات كانت تنأهر في كثير من الأحوال كما لو كانت سادوم وعاموره بالنسبة للقيم والآمال .

وحتى أثناء المناقشات ، فان المدنيين الاسرائيليين كانوا يقتلون على يد أعوان مناصرة تحرير فلسطين في بيت شعن .
ولم يكن الأمر دائما كذلك .

ففي الثالث من كانون الثاني /يناير ١٩١٩ تم توقيع اتفاق وقعه الأمير فيصل رئيس حركة التحرر الوطني العربي ورئيس ترمز الدولة العربية ضد الحكم العثماني ووقعه الدكتور حاييم وايزمان ممثل الحركة الصهيونية . هذا الاتفاق نص على " كل الاجراءات الضرورية لتشجيع هجرة اليهود الى فلسطين " .

وفي خطاب كتب في الثالث من آذار /مارس ١٩١٩ الى المستر فيلكس فرانكفورتس وهو صهيوني أمريكي بارز ، ورئيس القضاة في المحكمة الأمريكية العليا ، أعلن الأمير فيصل :
" نحن العرب ، وخاصة المتعلمون منا ، ننار بعطف عميق الى الحركة الصهيونية ... وسوف نرحب باليهود لدى عودتهم ... ونحن نعمل معا من أجل شرق أوسط يقوم في—
الاصلاح وحركتنا تكمل كل منهما الأخرى . ان الحركة اليهودية وطنية وليست امبريالية " .
آراء من هي التي يجب أن نقبلها ؟ آراء قائد حركة النهضة السياسية الوائنية العربية أو آراء قتلة الأطفال ؟ . بمن سوف يفخر التاريخ العربي بالساسة الذين أدوا بالأمة العربية الى الحرية أم بالقتلة قتلـة ميونخ ومعالوت والخرطوم وبيت شعن ؟ وبمواقف من سوف تتحدد العلاقات بين العرب واليهود ؟ سوف يكون على أساس عكمة الأمير فيصل أو النهم الدموي لياسر عرفات ؟ هل سيكون التعاون والخلق أم الحرب والتدمير ؟
من بين كل الشعوب الممثلة في الأمم المتحدة ، فان الأمة اليهودية من أقدم هذه الشعوب . ان نضالها من أجل البقاء ، وحق تقرير المصير والاستقلال ربما يكون أقدم وأكبر صراع في التاريخ من هذا النوع .

انه نضال ليس تاريخه خمسين أو مائة عام ، مثل نضال معانم الأمم الممثلة هنا ، ولكنه نضال ألفي عام . ان الشعب اليهودي لم يستطع أن يواصل النضال في وطنه كما فعل الآخرون ، واضطر أن يشن هذا النضال في كل الأراضي التي شرد اليها بعد أن هزمته الامبراطورية الرومانية .

ان هذا الشعب لم يقاوم سيطرة وقهر دولة واحدة شأنه شأن معام الدول الحديثــــة الاستقلال ، ولكنه قاتل فلسطينيين وتميز وعنصرية من جانب الكثيرين .
ان النضال اليهودي - وكانت الصهيونية الهامما بالنسبة له وبالنسبة للعديد من الشعوب الأخيرة . ان الرئيس عبد الناصر الرئيس المصري الراحل وجد من المناسب أن يضمن في كتابه " فلسفة الثورة " الفقرة التالية :

" منذ بضعة شهور ، قرأت بعض المقالات التي كتبت عني وكتبها ضابط اسراييلي باسم بيورهام كوهين ، وظهرت هذه المقالات في مجلة جويش ابزيرفر . وفي هذه المقالات فإن الضابط اليهودي يحكي كيف قابلني أثناء مفاوضات الهدنة .
ان الموضوع الذي كان جمال عبد الناصر يتحدث حوله معي ، كتب (كوهين) يقول ، كان نضال اسراييل ضد الانجليز وكيف اننا نناضل حركة المقاومة ضد الانجليز في فلسطين ، وكيف استلعمنا أن نحالي بتأييد الرأي العام العالمي خلفنا في نضالنا ضدهم .
وليس من قبيل المصدف في التاريخ ان استقلال اسراييل في عام ١٩٤٨ كان علامة على الطريق وجدنا بعده أن أمة بعد الاخرى في أفريقيا وآسيا قد حصلت على حريتها وسيادتها .

ومع ذلك ، فان هذه الحقائق تم تجاهلها عن عمد أو تشويهها من جانب مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية . فبالنسبة لهم فان هذه المنظمة القاتلة التي تعمل على الذبح وتدمير استقلال شعب تشكل وتعتبر تجسيدا للحرية .

ان التخمر يجب أن يلهم ويؤدي الى السمو ويجب أن يعيد الكرامة الانسانية وحقوق الانسان ، ويجب أن يحقق السعادة والخلق والابداع . يجب أن يكون خلقا من جديد وحياة . هذا هو الذي يحدث بالنسبة للأفراد وبالنسبة للأمم .

ان أسماء واشنطن ، وفريالدي ، وفاندي ، وسنجور ، وكاوندوا أو مركيز وغيرهم من أبطال الحرب العالمية الثانية موجودة في تاريخ ومجد النضالات من أجل التحرر الوطني ، ولكن العجرفة وحدها هي التي تجعل من الممكن فكر عرفات ومنظمة تحرير فلسطين على نفس النحو . ذلك أن منظمة تحرير فلسطين بأهدافها ووسائلها لا يمكن أن تعتبر حركة تحرير .

ان كل نضال وطني تقريبا عرف استخدام القوة ومع ذلك ، فان أى حركة تحرير لم تستخدم القوة بطريقة عشوائية ولم تعمل أى منها على توجيه أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء ولم تدخل أى منها في عمليات قتل متعمد للاطفال الابرياء والنساء والرجال .

ان كل نضالات التحرير تقريبا في مرحلة أو أخرى لجأت الى السلاح ، ومع ذلك ، فان أهدافها كانت بصفة عامة ذات طبيعة عسكرية ، وفي بعض الأحيان قد يكون هناك خسائر بالمصادفة فسي المدنيين ، وفي بعض الأحيان فان مدنيا فرديا قد يفتال عن عمد ، ولكن هذا يحدث عادة عند ما يكون الشخصى شخصية سياسية تشارك في عملية قمع حركة التحرير .

ان عرفات ومنامة تحرير فلسطين ، من ناحية أخرى ، ركزوا بالكامل على أعمال القتل للقتل ذاته . ان أهدافهم لم تكن مطلقا أهدافا عسكرية . لقد خططوا دائما ونفذوا هجمات على المدنيين فقط لقد اختاروا دائما ابشع الوسائل والابرياء والاهداف البريئة . ان ذبح اطفال المدارس كان الشيء الذى تخصصوا فيه ، كذلك اختطاف ونسف الطائرات المدنية - كان هو عملهم المفضل . ان قتل الافراد العاجزين في منازلهم والركاب العزل في المطارات والرياضيين في الألعاب الاولمبية ، والدبلوماسيين في حفلات الاستقبال في السفارات قد أصبح شيئا مرتبطا تماما بأسماء عرفات ومنامة تحرير فلسطين .

ان منامة تحرير فلسطين وحدها ومؤيديها هم الذين يمكن أن يشربوا علنا دماء رئيس وزراء الأردن وصفى التل بعد أن قتله في شارع من شوارع القاهرة . ان زعيما من زعماء منامة تحرير فلسطين وحدها كان يمكن أن يقول لاحد المراسلين انه لا يهم أنهم يقتلون النساء والاطفال ، طالما أنهم يهود . ان عملاء عرفات فقط هم الذين يقتلون الأطفال بالطلاق الرصاص عليهم واحدا بعد الآخر في رؤوسهم كما حدث في معالوت . ان حركة واحدة فقط هي التي مارست مثل هذا العنف وهي حركة النازية . ان قتلة منامة تحرير فلسطين هم ورثة النازية في الأساليب والأهداف .

ان كل حركة تعبر وطني تحاول أن تحرر شعبها من نير الاستعمار . ولكن لا توجد
 أى حركة تحرير تهدف الى اخضاع شعب آخر وحرمانه من حقوقه الوطنية . ان هدف منظمة
 التحرير الفلسطينية المعلن هو تدبير الدولة اليهودية وأن تحصل من الشعب اليهودى وأن تنزع
 منه حرّيته واستقلاله . ومرة أخرى فان النازيين فقط هم الذين أنكروا على الشعب اليهودى حقوق
 كل الأمم . ان النازيين فقط هم الذين رفضوا الاعتراف بأن الشعب اليهودى مساو للآخرين .
 ان عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية لهما نفس الرأى . ان الحق الوحيد الذى نجد أن منظمة
 تحرير فلسطين على استعداد له هو السماح لليهود بأن يعيشوا كأقلية مضطهدة في دولة
 عربية أخرى .

وفي صباح اليوم هذا فان " وول ستريت جورنال " حمل حديثاً أدلى به فاروق قدومي
 رئيس القسم السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس وفدنا هنا وجاء في هذا الحديث :
 " كمرحلة أولى عملية فان منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لأن تنشئ سلطة
 وطنية على أى أراضي محررة وخاصة الضفة الغربية وغزة ، - وكمرحلة ثانية كما يقول السيد قدومي -
 سوف يكون علينا أن نعمل على عودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم وفقاً لجدول زمني . وفي
 المرحلة الثالثة والأخيرة ، اننا سوف نقرر كيف يمكن أن ننشئ دولتنا الديمقراطية العلمانية ،
 وسوف نحظي بتأييد الاتحاد السوفياتي والصين " .
 ان اسراييل لاتنوى أن يحل محلها نازيو الشرق الأوسط . ان الشعب اليهودى ، لن
 يتبلعه وحشية منظمة التحرير الفلسطينية .

ان الأمة العربية قد حصلت على حقوقها في عشرين دولة مستقلة ، هناك يمن ويمن
 ديمقراطية . هناك قطر والبحرين وعمان والكويت والامارات . . وكلها لها نفس اللغة والثقافة
 والدين والتاريخ ويجرؤون على أن يتحدوا حقوق اسراييل بمدنيتها وتاريخها المتميزين . ان
 اسراييل الدولة اليهودية الوحيدة ، دولة أقدم أمة في المنطقة .
 ان مظاهر الكراهية والاساءات التي تبلغ الآن ذروتها لا بد وأن تثير أسئلة وشكوكاً
 خطيرة حول مستقبل منظماتنا . ان الوطأة على ميثاقها ، واستسلام هذه المنظمة للبربرية
 والعنف والشناء على البعد عن القانون والشناء على النفاق . ان الأمم المتحدة قد دخلت في

طريق لا يمكن أن تخزن منه ، وتما كما بدأت نهاية عصبة الأمم عندما انحنت أمام القوة والعدوان ، فانه يبدو أن الشمس قد غربت عن الأمم المتحدة عندما وجدنا الكثيرين في هذه المناقشة ، قد شاركوا في عبادة القتل ورجال العصابات الدوليين .

ان هذا لن يؤثر على اسراييل . ان الشعب اليهودي قد تعلم عبر القرون ألا يخضعه الظلم . وطوال التاريخ فان الشعب اليهودي ومنذ استقلال دولة اسراييل ، قد عرف كيف يدافع عن حقوقه ومثله بغير الكثير من التأييد من جانب الآخرين . لم يكن لدينا أى شكوك أو أسف حول بقائنا ملتزمين بقيمتنا حتى عندما كان قليلنا جدا هم الذين يؤيدوننا . لقد كنا نفهم دائما أن القوة تكمن في النوعية وليست في الاعداد . ان العدالة تقف في حد ذاتها وبنفسها والصدق يتحدث عن نفسه .

ان القرارات التي أقرتها الجمعية العامة هي نتاج ظلم وانحطاط . لقد بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي تعكس وجهات نظر هذه المنظمة وتشجعها على انتهاج هدفها بوسائلها التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاخلاق الدولية . انها توجه ضربة أخرى خطيرة الى جهود صنع السلام في الشرق الأوسط كالتى كانت اسراييل قد وضعت عليها آمالها ووضعت فيها ثقتها وهي الجهود التي كانت تهدف أيضا الى تحقيق الوفاء باحتياجات الفلسطينيين .

ان هذه القرارات قد حصلت على الأغلبية الآلية المعتادة ولكن أولئك الذين يرفضون هذه القرارات سوف يضيفون قوة الى قضية السلام . لقد أثبت التاريخ مرة بعد أخرى ، أن القلة هي التي تكون على صواب وهي التي تنتصر في النهاية . ويقول الانجيل ماعناه : " لا يجب أن تتبعوا الكثرة في عمل الشر " . ان اسراييل لن تتبع الكثرة . وسوف تعالج القرارات وفقا لما تستحقه . انها مجرد قرارات تستحق الازدراء وهي خالية من القيمة القانونية أو الادبية .

ان اسراييل لن تتبع الكثرة ولن يغيثها أحد عن السير في طريقها . ان كل ما فعلته وحققته في النضال من أجل الاستقلال وفي الدفاع عن تراثها وحريتها وسيادتها وفي بناء وتنمية وطنها وفي تجميع أبنائها المنفيين والمقهورين كان نتيجة لتصميم الشعب اليهودي ووحدته

برغم كل النوايا السيئة والمخططات من جانب اعدائه . ان القرارات التي تعرب عن وجهات نظر خصوم اسرائيل لا يمكن أن يكون لها قيمة ولكن تصميم اسرائيل على الحفاظ على حقوقها مدعمة بتفهم وتضامن نوى النوايا الطيبة في كل مكان هذا فقط هو الذى صاغ حقائق الموقف .

ان ذلك ماسوف يستمر في المستقبل . ان شعب اسرائيل لم يشعر في أى وقت من الأوقات بعدالة قضيته أكثر من الآن . ان شعب اسرائيل لم يكن في أى وقت أكثر تصميمًا وأكثر وحدة في مواجهة هجوم قوى الظلام أكثر منه اليوم . ان اسرائيل تنظر الى المستقبل بثقوة تدعمها ماضيها وتلهمها المثل التي كانت تدين بها دائما .

السيد تابور (الدانمرك) (الكلمة بالانجليزية) : ان الجمعية العامة قد أقرت مشروع القرار A/L.741 . ان الدانمرك لم تتمكن من تأييد هذا المشروع لأننا لانتفق مع هذا النص . ووفقا لسياسة انتهكت دائما خلال هذه السنوات بالنسبة لهذا النزاع المؤسف فان هذه السياسة تقوم أساسا على القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، كما أقر بالاجماع من جانب مجلس الأمن في ١٩٦٧ وهو القرار الذي اشتركت حكومتي في اعداده بنشاط . ان هذه المبادئ قد تأكدت من جديد في القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ومع ذلك ، فاننا ندرك تماما تطور الوقائع خلال السنوات المنصرمة فيما يتعلق بهذا الجانب من مشكلة الشرق الأوسط والذي نبحثه اليوم — بصفة خاصة ، وهو حقوق الشعب الفلسطيني . وفي الاطار الأوروبي ، فان بلادى في العام الماضي قد شاركت في بيان المجموعـة الأوربية الذي يعترف بوضوح .

" انه بالنسبة لقرار سلام عادل ودائم ، فينبغي اقامة الاعتبار للحقوق المشروعة للشعب

الفلسطيني " . . (iv) . (3 , Para . 9288)

وفي تفسيرى للتصويت ، في ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ، بشأن القرار ٣٢١٠ (د - ٢٩) أعلنت من أعلى هذه المنصة :

" ان الدانمرك تعترف بأن قضية فلسطين ذات أهمية قصوى في تحقيق حل شامل لأزمة

الشرق الأوسط " . (الجلسة العامة ٢٢٦٨ ص ٦١)

ومع ذلك ، فاننا وصلنا الى النتيجة القائلة بأن النص المقدم اليوم لا يستجيب لمعايير الانصاف والتوازن التي أعدها مجلس الأمن بعناية ، بل انه يحاول خرق هذا التوازن . وفي رأينا ، ان هذا النص لا يقيم الاعتبار كما ينبغي لتعقيد المشكلة وفضلا عن ذلك فانه لا يعترف بالحقوق والالتزامات المتبادلة للأطراف . وهو لا يشير الى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ولا يعترف بصفة خاصة ، بحق كل دولة من دول المنطقة ، بما في ذلك دولة اسرائيل ، وهي دولة عضو كامل العضوية في هذه المنظمة ، فسي أن تعيش في ظل سلام داخل حدود مأمونة ومضمونة . ودون الدخول في تفاصيل النص ، فانني أرجو بصورة عامة أن أؤكد على أن منظمة الأمم المتحدة تعتبر بالنسبة لنا منظمة عالمية التزم بصيانة السلام والأمن الدوليين وأن وثائقها

وممارستها لمهامها تقوم على المفاوضات والوساطة والمصالحة . وبالنسبة لنا ، فمن المهم
بمكان أن ندعم المنظمة ونعززها في تطبيق وسائلها السلمية . اننا مازلنا نعتقد أنه بفضل
هذه الوسائل فان منظمة الأمم المتحدة تستطيع أن تقدم اسهامها الأساسي والجوهرى من
أجل القضاء على الحلقة المفرغة للعنف .

ان الحكومة الدانمركية لها علاقات ودية مع كافة بلدان منطقة الشرق الأوسط ، وتأسف
أسفا عميقا أنه بالرغم من الجهود التي حققت من أجل تأمين حل سلمي للموقف ، الا ان الموقف
مازال حرجا .

وبرغم الخلافات التي ظهرت في التصويت اليوم ، فاننا نرجو باخلاص ان كافة الأطراف
سوف تكون مستعدة للمشاركة في أى جهد بناء من أجل وضع نهاية لهذا النزاع ومن أجل
أن يؤمن لهذه المنطقة سلام عادل ودائم ننتظره منذ زمن طويل .

السيد بوتين (غانا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى صوت لصالح مشروع
القرار A/L.741 المتعلق بقضية فلسطين اعترافا بحقيقة وواقع وهو أن القضية الفلسطينية
ليست مجرد مشكلة لاجئين . وقرار هذا القرار فان هذه المنظمة ولأول مرة ، اعترفت بهذا
الواقع وهذه الحقيقة .

ان قضية الشرق الأوسط ، التي تعتبر مسألة فلسطين جزءا أساسيا منها ، ظلت لسنوات
طويلة تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين . ولا يمكن لأحد أن ينسى كيف أننا كنا أقرب
الى توسيع نطاق القضية أثناء العمليات العسكرية التي نشبت في هذه المنطقة في تشريـ
الأول / أكتوبر من العام الماضي . ومن حسن الحظ ، انه أمكن عن طريق الدبلوماسية تجنب
موقف كان يمكن أن يتحول الى انفجار خطير . اننا لا يمكن أن نكون دائما واثقين أن هذه
الحكمة السياسية سوف تسيطر دائما . وهذا هو السبب في أن وفد بلادى يرى أنه يجب
أن تبذل كل الجهود على وجه السرعة لحل قضية الشرق الأوسط . وقد رحبنا بكل الجهود
الحقيقية الرامية الى تحقيق ذلك .

ان تأييدنا لمشروع القرار A/L. 741 يعكس ايماننا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل

لقضية الشرق الأوسط الا اذا تم حسم المسألة الفلسطينية بما يرضي كل المعنيين . وعلى هذه المنصة وأثناء المناقشة العامة خلال هذه الدورة ، فان وزير خارجية غانا أعلن :

” اذا كان هناك أى درس يجب أن نستخلصه من أعمال العنف في الشرق

الأوسط فان هذا الدرس هو أن دعاوى ومطالب أطراف النزاع تتعلق بمصالح وحيياة

شعوب المنطقة . ومن هنا ، فان وفد بلادي يعتقد انه لا يمكن التوصل الى أى حل

دائم بغير الاهتمام بجديية بمسألة فلسطين ” . (الجلسة ٢٢٥٨ ، ص ٥٦) .

ان أحدا لا يمكن أن ينكر حقوق شعب فلسطين . ان وفد بلادي يعتقد ان مسؤولية

هذه المنظمة في أن تفعل كل ما هو ممكن لضمان تمكين هذا الشعب من ممارسة حقوقه يعتبر

عنصرا أساسيا في حسم قضية الشرق الأوسط .

ان وفد بلادي قد م تأييده لمشروع القرار A/L.742 لأننا نعتقد أن الأسلوب المنطقي

المناسب للتعايش في الظروف العالية ، والذي يمكن أن يؤدي الى حل مقبول لقضية الشرق

الأوسط ، هو اشراك كل الأطراف المعنية في الجهود الرامية الى التوصل الى مثل هذا الحل .

ان موقفنا ، يقوم على أساس عناصر أخرى نرى أنها أساسية للتوصل الى سلام بالنسبة لهذه القضية .

اننا في المقام الأول ، نرى انه مهما كانت المقترحات التي نقدّمها لتمكين عرب فلسطين

من التمتع بحقوقهم التي حرّموا منها لأكثر من ٢٥ عاما يجب ألا نضر بحقوق أية دولة أو مجموعة

من الدول في هذه المنطقة .

وثانيا ، يجب أن نعترف تماما بحق كل دولة في المنطقة في أن تعيش في سلام وأن تقدم

ضمانات بالأمن ووحدّة الأراضي للكّل بغير استثناء .

ونحن نرى ان هذا الموقف يقوم على أساس اعتقادنا ان هذا هو الموقف الوحيد الذي

يتفق تماما مع حقائق الموقف في المنطقة . ان أى موقف آخر في رأينا ، يمكن ، أن يؤدي الى

مزيد من التعقيدات ، ويجعل حسم هذه القضية أكثر صعوبة .

السيد كارهيلو (فنلندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادى قد صوت لصالح مشروع القرار A/L.742 باعتباره نتيجة منطقية للموقف الذى اتخذناه في أمثلة أخرى . ومع ذلك ، أود أن أقرر هنا فهمنا لوضع المراقب الذى أعطى الآن لمنظمة تحرير فلسطين . وأقصد بذلك أنها سوف تتبع الممارسات الموجودة في الأمثلة المشار اليها في ديباجة مشروع القرار A/L.742

ولعلكم تذكرون أن وفد فنلندا أيد ادراج البند الخاص بقضية فلسطين في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ، وبالمثل فاننا أيدنا دعوة منظمة تحرير فلسطين الى الاشتراك في هذه المناقشة لأننا نعتبر أنه من المهم أن منظمة تحرير فلسطين يجب أن تتاح لها الفرصة لكي تعرب عن وجهات نظرها حول الموضوع الذى يعتبر هاما ومباشرا بالنسبة للفلسطينيين . ان وفد بلادى يعتبر انه من المفيد أن الجمعية العامة قد أجرت مناقشة واسعة النطاق حول قضية فلسطين . ونحن نأمل مخلصين أنه بذلك سوف يكون قد تم تعزيز امكانيات التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الأوسط وهي تسوية تأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين .

ان وفد فنلندا امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/L.741 لأن هذا المشروع لم يتضمن أى اشارة الى حقوق كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل في أن تعيش في سلام وأمن بغير التهديد بالقوة . وفضلا عن ذلك فان مشروع القرار كان يمكن أيضا أن يفسر بأنه يسمح باستخدام القوة . بينما امتنعنا عن التصويت حول هذا المشروع ، فان فنلندا تؤكد مرة أخرى موقفها المؤيد للحقوق المشروعة للفلسطينيين .

وأود مرة أخرى ، اليوم ، أن أشير الى البيان الذى قدمه رئيس جمهورية فنلندا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ عند ما أعلن :

” لن يكون ممكنا أن يتم التوصل الى حل دائم وسلمي في فلسطين ، الا اذا تم ازالة الظلم الذى حاق بالعرب الذين كانوا يسكنون فلسطين . ان هذه وليست مسألة الحدود الوطنية هي جوهر الصراع ” .

السيد جانكوفيتش (النمسا) (الكلمة بالانجليزية) : في عدد من المناسبات السابقة في مجلس الأمن والجمعية العامة وفي غيرها من اجهزة هذه المنظمة ، فان حكومة النمسا

قد اعربت عن وجهات نظرها فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط وهي وجهات نظر تقوم أساسا على روح الصداقة والتفاهم مع كل شعوب المنطقة .

وفي ١١ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام ، فان المستشار الاتحادي للنمسا الدكتور برونو كرايسكي ، تحدث أمام هذه الجمعية العامة ، وفي خطابه أشار بشكل محدد الى وجهة نظر النمسا بالنسبة لاشتراك ممثلي منظمة تحرير فلسطين في المناقشة الحالية . ان وفد بلادى لم يشارك في المناقشة التي أختتمت بالأمس ، ولكنه يجد من المناسب ، أن نضع الآن امامكم بعض الاعتبارات التي أدت الى تصويتنا على مشروعى القرارين اللذين أقرناهما الآن .

وأود أن أذكر أولا بأن وفد بلادى قد صوت لصالح القرار الذى أتخذ في ١٤ تشرين الأول / اكتوبر ، بدعوة ممثلي الشعب الفلسطيني للاشتراك في مناقشة الجمعية حول قضية فلسطين . ولقد فعلنا ذلك مؤمنين بأن كل الأطراف المعنية بمشكلة فلسطين يجب أن تعطى الفرصة لكي تعرب عن آرائها بأصواتها من على هذه المنصة . ان المناقشة ، من وجهة نظر وفد بلادى ، قد أثبتت فائدتها وجدواها لأنها سمحت بإجراء مناقشة كاملة لمشكلة الشرق الاوسط بصفة عامة ، فضلا عن جانب هام من هذه المشكلة كان قد أهمل تماما في الماضي وأقصد به الحقوق والآمال المشروعة لشعب فلسطين .

ان الاعتراف بهذه الحقوق والآمال والادراك بأنه لا بد أن تؤخذ في الاعتبار أى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة ، قد أصبح أمرا أساسيا وظهر ذلك بوضوح في هذه المناقشة . ولقد تم التسليم بوجه عام بأنه لن يكون كافيا أن نعالج قضية فلسطين باعتبارها أساسا مسألة لاجئين أو أنها مشكلة انسانية فقط ، ولكنها مشكلة تتضمن الآمال السياسية لشعب .

ولقد أصبح واضحا أكثر من ذلك أن صوت الشعب الفلسطيني لا بد وأن يرتبط بالعملية الدولية للمفاوضات والحوار الضرورى من أجل تحقيق تسوية دائمة حتى يمكن والى النهاية التخلي عن الحرب والعنف . وفي هذه العملية السلمية فان شعب فلسطين يجب أن يجد مكانه السليم وذلك لأن الفلسطينيين هم طرف أساسي في صراع الشرق الأوسط وأى محاولة لتجاهل ذلك يمكن أن تؤدي الى الاساءة الى الموقف . ولا يمكن على هذا الأساس أن تكون هناك تسوية بدون المشاركة الكاملة من جانب كل شعوب المنطقة .

ان القرار الذى تم اقراره الآن يعكس الكثير من الاعتبارات التي حددتها ولكنه لا يتضمن كل العناصر التي من رأينا كان يجب ادراجها في هذا المشروع . ان القرار في رأينا يشكل جهدا لتحديد حقوق الشعب الفلسطيني في اطار الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت يجب أن نذكر أنفسنا بأن حقوق وآمال أى شعب من الشعوب لا يجب أن يسمح لها بأن تؤدي الى انتهاك حقوق وآمال شعوب أخرى وخاصة الشعوب المجاورة وهذا في اطار الشرق الأوسط ينطبق بوجه خاص على حقوق دولة وشعب اسرائيل في أن تعيش في سلام في اطار حدود آمنة ومعترف بها كدولة ذات سيادة ومستقلة .

ان القرار الذي تمت الموافقة عليه يجب النظر اليه في اطار هذه الاعتبارات وكل القرارات السابقة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة ، وبوجه خاص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وهما القراران اللذان تلتزم بهما حكومتي حتى الآن .

اذا كانت النمسا تحترم مصالح وحقوق كل الأطراف في المنطقة ، فان هذا لا يعني سوى أنه انعكاس لموقفنا الأساسي تجاه شعوب المنطقة ، وهو موقف لخصه المستشار كرايسكي مؤخرًا في نفس هذه القاعة عندما أشار الى الملاحظات التي قالها أثناء زيارته الأخيرة لفينا والتي قام بها رئيس وزراء الجمهورية العربية السورية السيد الأيوبي ، قال المستشار كرايسكي :

” اننا بقدر ما نتمنى علاقات طيبة مع كل الشعوب العربية فاني لا أستطيع أن أدع هذه الفرصة تمر دون أن أؤكد بوضوح أن هذه العلاقات يمكن أن تقوم على أساس ألا تضمر بعلاقاتنا الطيبة بالدول الأخرى ” .

وقال المستشار كرايسكي :

” أود أن أجعل ذلك واضحًا . ان النمسا لها نفس العلاقات الطيبة مع دول العالم العربي ومع اسرائيل ، ويرجع ذلك الى أسباب كثيرة منها اعتبارات المبادئ والحوافز والدوافع المختلفة . ان الآلاف من الأفراد الذين ولدوا في النمسا وجدوا بلادا جديدة هناك . كذلك فان مئات الألوف ذهبوا الى هناك للهرب من الاضطهاد . وأخيرا فان مجتمعا حديثا قد نما هناك . ان عدم الاعتراف بذلك يتناقض مع فكرتنا عن المدنية ” .

ان الأمم المتحدة لها سجل طويل في جهودها من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط وفي التوصل الى تسوية عادلة يمكن أن تقبلها كل الشعوب والدول في المنطقة . ان الأمم المتحدة لذلك يجب أن تبقى مشاركة بشكل كامل في البحث عن وسائل سلمية لبحث الصراع ومن هنا فاننا نفهم رغبة منظمة تحرير فلسطين في أن ترتبط بهذه المنظمة وبالتالي بجهودها لتشجيع الاتفاق بين الأطراف عن طريق الوسائل السلمية . ان تصويتنا فيما يتعلق بشروع القرار المشار اليه ، عكس هذه الاعتبارات ، ولكنه أيضا عكس اعتبارات مبدئية نشعر أن الالتزام بها من مصلحة المجتمع الدولي بأسره .

ففي الماضي ، فان أعمال الارهاب والعنف كان الدافع اليها هو عدم وجود وسائل أخرى

للتعبير السياسي . ان حرية استخدام الامكانيات الواسعة لهذه المنظمة من أجل الاعراب والتعبير عن وجهات النظر ، يجب أن تكون بداية طيبة لتلك الأساليب التي يحددها ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف السياسية بين الدول . وهكذا فاننا نأمل أن هذا سوف يكون هو معنى وفهم القرار الذي اتخذته الجمعية العامة ، وان فرص القبول الدولي للوسائل السلمية من جانب كل أطراف الصراع قد أصبحت شيئاً مسلماً به .

السيد سايتو (اليابان) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدي قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.741 و A/L.742) . بالنسبة لمشروع القرار (A/L.741) ، كما ذكرت يوم ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر فانه يتعلق بحقوق الانسان وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، تلك الحقوق التي نعتبرها أساسية لقرار السلام في الشرق الأوسط . ان الاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم ، هو من الحقوق الأساسية أيضا . لذا فان وفدنا يوافق تماما على نص وروح مشروع القرار ، ولكن امتناعنا عن التصويت لا يجب أن يفسر بأي حال من الأحوال على أنه موقف سلبي يتعلق بهذه المبادئ . وفي نفس الوقت فان الحكومة اليابانية اعتبرت دائما أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن ، انما ينص على المبادئ الأساسية الكفيلة باحلال السلام في الشرق الأوسط . ان وفد اليابان يعتبر أن قرارات الجمعية العامة بما في ذلك هذا القرار ستكون لها أهمية كبرى بالنسبة لحل مشكلة الشرق الأوسط ، ويجب أن تؤيد مضمون القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) . اننا نفهم الصعوبات التي وجدنا بعض مؤيدي القرار ، ونقدر الجهود التي بذلتها وفود كثيرة لايجاد توازن أكبر في هذا النص . ولكننا لا زلنا نعتبر أن هذا القرار يفتقر الى أحد العناصر الأساسية لاجلال السلام ، لذلك امتنعنا عن التصويت .

السيد لورانس ماكينتاير (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد استراليا امتنع عن التصويت على مشروع القرار اللذين عرضا بشأن مشكلة فلسطين . وأعتقد أنه واضح من الكلمة التي أدليت بها بالأمس السبب الذي جعل استراليا لا تستطيع أن تؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L.741) . لا يتعلق ذلك بما جاء في هذا النص وانما موقفنا ينبع مما يفتقر اليه النص ، لذا امتنعنا عن التصويت .

أما بالنسبة لمشروع القرار (A/L.741) فبالرغم من أننا كنا نعلم منذ أيام ما سوف يتضمنه هذا القرار ، وفي الوقت القصير الذي ناقشنا فيه هذا النص مع السلطات المختصة في عاصمتنا ، لم تكن نعتقد أن الجمعية العامة سوف تمنح صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية بقدر يفوق ما منح لدول ذات سيادة مستقلة . وسوف يكون علينا أن نأخذ في الاعتبار في المستقبل القرار الصادر عن مؤتمر القمة في الرباط ، أي أن تتحدث منظمة التحرير الفلسطينية باسم الشعب الفلسطيني ، وقد قررت الجمعية أن تشرك منظمة التحرير الفلسطينية بالطريقة السليمة في أعمالها .

السيد داتسو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد رومانيا يود أن يشرح تصويته فيما يتعلق بالقرار الوارد في الوثيقة A/L.741 .

وقد صوت وفد رومانيا لصالح هذا القرار ، إذ أخذ في الاعتبار ضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية لان هذا الحل يعتبر شرطاً أساسياً لاجلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وهذا يتضمن أيضاً حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة وذات سيادة .

ثانياً لقد حرص وفد رومانيا على أن يؤكد عن طريق تصويته هذا على ضرورة إيجاد حل سياسي لهذه المشكلة في الشرق الأوسط بحل كافة نواحي هذه المشكلة بما في ذلك ما يتعلق بالشعب الفلسطيني . ولقد أردنا أن نؤكد أيضاً على ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف يشارك مشاركة ايجابية في كافة المفاوضات بما في ذلك مفاوضات جنيف .

وإذا أعربنا مرة أخرى عن وجهة نظرنا فيما يتعلق بالحل العادل والدائم لمشكلة الشرق الأوسط فان حكومة رومانيا تعلن أنه من الضروري أن تنسحب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها بالقوة منذ سنة ١٩٦٧ . كما أنه من الضروري الاعتراف بحق جميع دول وشعوب هذه المنطقة في البقاء وفي الاستقلال وفي السيادة وفي سلامة أراضيها .

ان الحكومة الرومانية تبدي أملها في أن تبذل جهود جديدة لاجيجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات وتعتبر أن هيئة الأمم المتحدة يجب أن تفضل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف أي اجلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط .

السيد زافالا أريولا جواتيا (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بوليفيا يعتبر أن كل ما يدور في منظماتنا لقرار سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط - التي عانت الكثير - يجب أن يحظى بتأييدنا الحاسم . لذلك فان أية اجراءات نتخذها في هذا الاتجاه يجب أن تدعونا الى التأمل والتفكير بهدوء . وحتى نحقق هذا الهدف يجب قبل كل شيء آخر أن نتمسك بضمون ميثاق الأمم المتحدة .

ان وفد بلادي يعتبر أن مشروع القرار الذي تقدم به عدد كبير من الدول لا يتمشى بالكامل مع ميثاق سان فرانسيسكو الذي دعانا الى تأكيد حق الدول في الاستقلال ضمانا للسلام والأمن الدوليين . وهذا المبدأ لا نجده وارداً في مشاريع القرارات التي عرضت علينا . ان حكومة بلادي كما

أبدينا يوم ٧ تشرين الأول / أكتوبر في بيان أدلى به في الجمعية العامة وزعيمنا
خارجيتنا :

” . . . تشعر بالآلام التي يعانيها شعب فلسطين . لذلك نبدي أملا في أن تنجح

مفاوضات جنيف . ” (الجلسة العامة ٢٢٥٩ ص ١٢)

ان وفدنا يعتبر أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأول في المشكلة . وعلى هذا الأساس
يجب أن يحضر المداولات التي تتناول مستقبل هذا الشعب . ولكن لا يمكن أن نقول أن هذا
الشعب كان غائبا من المفاوضات فيما مضى لأن الجميع حرص على رعاية مصالحه . انني أفهم الشهور
الذي أدى الى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في هذه القاعة بالرغم من الأخطار التي قد يؤدي
اليها ذلك فيما يتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار رقم ٣٣٨ (١٩٧٣)
الذي أدى الى مفاوضات جنيف . نعلم أن هذه المفاوضات كانت نتيجة جهد سلمي قائم على دراسة
عادلة للمشكلة فمن الضروري أن يوجد حل عادل بالنسبة لشعب فلسطين ويجب في نفس الوقت أن
نعترف بإسرائيل كدولة ذات سيادة من حقها أن تبقى في الأراضي التي اعترف لها بها في حدود
آمنة .

ان ادخال أي عنصر جديد دون استنفاد امكانيات تطبيق قرارات مجلس الأمن المذكورة آنفا
لا يتعارض فقط مع روح ومبادئ الأمم المتحدة بل يمكن أن يخلق جوا بين القوى الموجودة في الجمعية
العامة ومجلس الأمن ان الميثاق قد حدد اختصاصا كليا منها خاصة فيما يتعلق بالفقرة (١) من
المادة (١٢) .

هذا ويبدو أن هناك تيارات واتجاهات من الآراء تعمل على تحويل منظمتنا هذه عن الطريق
السليم للتفاوض من أجل السلام . ان وفدنا لن يفعل أي شيء لتشجيع هذه الاتجاهات .
وتبعنا لذلك فان وفدي مضطرا للتصويت ضد مشروعات القرارات محل النظر وهذا لا يعني
عدم اعتبارنا للمصالح المشروعة لشعب فلسطين ولكن هذا يعد اعادة تأكيد لتمسكنا وتأييدنا للقرار
٢٤٢ (١٩٦٧) حيث كان قرارا متزنا .

السيد يوباد آياي (نيبال) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدنا امتنع عن التصويت على مشروع

القرار A/L.741 ليس لعدم اهتمامنا بمشكلة فلسطين ، فاننا قد املنا دائما بأنه لا يمكن ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط دون أن نأخذ في الاعتبار مشكلة الشعب الفلسطيني .

ان وفدنا يوافق على معظم فقرات القرار الذي تمت الموافقة عليه ولكنه امتنع عن التصويت تمشيا مع موقف حكومتنا الذي يعتبر أن أي قرار لا يأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول وشعوب المنطقة لا يمكن أن يساهم في ايجاد حل دائم .

ان القرار الذي تمت الموافقة عليه لا يشير الى القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن والذي اعتبرته حكومتنا الأساس الوحيد العادل لحل المشكلة .

ان وفدنا يعتقد أنه يجب بذل المزيد من الجهود للتفاوض على أساس المبادئ الواردة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

في الوقت الذي نوافق فيه على عدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة ، نؤكد أن لكل دولة الحق في حياة آمنة بما في ذلك اسرائيل ، حياة آمنة في حدود آمنة ، وذلك وفقا للقرار رقم ٢٤٢ والقرارات الأخرى المتعلقة بنفس الموضوع .

اننا نعلم ما هي الآلام التي يعاني منها شعب فلسطين ونؤمن بحقوقه المشروعة ، ولكننا لا نعتقد أن الظلم يقوم بظلم آخر . ولا يجب أن نتخذ قرارا يؤدي الى مزيد من الحقد والبؤس . ان وفدنا صوت لصالح القرار A/L.742 الذي يتضمن دعوة منظمة التحرير الى الاشتراك في أعمال الجمعية العامة والمؤتمرات الأخرى التي تعقد ذلك بصفتها مراقبا . اننا نعتبر أن منظمة التحرير هي طرف في المشكلة لذلك فان وفدنا أيد هذا القرار الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة في أعمال الجمعية العامة ومؤتمراتها .

السيد اليمان (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفدي قد امتنع عند التصويت على القرار A/L.741 الذي أقرته الجمعية العامة وذلك لسبب بسيط هو أن هذا القرار لا يذكر على الإطلاق حقوق طرف آخر معني في هذه المسألة وهو ، دولة اسرائيل ، وهناك علاقات قائمة بينها وبين بلدي .

ان اكوادور ترى أن وجود دولة اسرائيل هي حقيقة واقعة يجب أخذها في الاعتبار عند اقرار سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط . ومن الضروري أيضا ، وذلك وفقا للمبادئ الالزامية لعدم شرعية الحصول على الأراضي بالقوة ، والتي جاءت في ميثاق الأمم المتحدة ودومبدأ قد أيدته بلادى داعما تأييدا كاملا فمن الضروري أن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وأن تعيد لها . وأخيرا ووفقا لمبدأ دافعت عنه داعما اكوادور كخط لسياستها الدولية الدائمة أريد أن أزيد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي سيادته وفي استقلاله الوطني .

السيد انجفارسون (ايسلندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد ايسلندا باختصار بالغ يود أن يشرح لماذا وجد من الضروري التصويت ضد مشروع القرار A/L.741 ولا يجب أن يفسر هذا الموقف كانكار للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان اعتراضنا على هذا القرار مبني على اعتقادنا ألا وهو أن أى حل لمشكلة فلسطين يجب ألا يشير فقط الى مصالح الشعب الفلسطيني ولكن الى مصالح جميع شعوب المنطقة . في رأينا أن نقطة الانطلاق لأى حل لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن تكون هي

القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في سنة ١٩٦٧ والقرار رقم ٣٣٨ الصادر في عام ١٩٧٣ .
 اننا نعتقد أن كل دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل لها الحق في حياة آمنة في حدود آمنة . بما
 أن القرار ٧٤١ الذي أقرته الجمعية العامة لا ينص على هذا العنصر الأساسي الذي نعتبره جوهر
 الموضوع ، رأينا من الضروري الاعتراض على القرار .

السيد تشيرنج (بوتان) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد ملكة بوتان قد صوت لصالح
 مشروع القرار A/L.742 و A/L.741 . وان فعلنا ذلك فذلك لأن شعب فلسطين حرم من حقوقه
 المشروعة وخاصة حقه في تقرير المصير وفي ذلك انتهاك لمبادئ ديمقراطية الأمم المتحدة ، ولبادئ عدم
 الانحياز وينطوي على تهديد السلام . يجب اعادة حقوق شعب فلسطين لقرار سلام دائم في المنطقة .
 والقرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن هو الذي يوجد أساسا سليما للسلام في المنطقة وعلى ذلك
 تستطيع جميع الدول أن تعيش في سلام ، بما في ذلك اسرائيل في حدود آمنة معترف بها .

السيد راى (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان البيان الذي أدلى به وزير خارجية كندا
 السيد ألن ماك ايكن ، في هذه القاعة يوم ٢ تشرين الثاني / نوفمبر هو البيان الذي يعبر عن
 سياسة كندا فيما يتعلق بهذا الموضوع . ان تصويت كندا لصالح أو ضد القرار الوارد في الوثيقة
 A/L.741 ما كان يتمشى مع هذه السياسة .

في هذه الظروف فان وفد كندا لم يكن لديه اختيار سوى الامتناع عن التصويت . ان كندا لا تستطيع أن تؤيد قرارا ينكر وجود اسرائيل ، والدور الذى تلعبه كطرف أساسي في أية مفاوضات تدور لحل النزاع الحربى الاسرائيلى . ونحن نلاحظ أن القرار لا يعنى كذلك على المبادئ الواردة في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى تستمر كندا في اعتباره اطارا مناسباً لأية تسوية . كما لم يذكر القرار أيضا الحاجة الى مفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة كما جاء في القرار ٢٣٨ (١٩٧٣) والذى تعتبره كندا أيضا الوسيلة الوحيدة لحل النزاع بين العرب واسرائيل .

وكما جاء في بيان وزير خارجيتنا في الجمعية العامة يوم ٢ تشرين الثانى / نوفمبر ، فان كندا تعتبر أن أى تسوية دائمة للنزاع بين العرب واسرائيل يجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح الفلسطينيين المشروعة . ولذلك فاننا نؤيد حق الشعب الفلسطينى في اعلاء صوته وفي المشاركة في أية مفاوضات تتعلق بمصيره . ان كندا لم تعترض على أية خطوة تستهدف السماح لشعب فلسطين بابداء رأيه ، ولكن كندا تستمر في الاعتقاد بأن طريقة تمثيل الفلسطينيين في مثل هذه المفاوضات يجب أن تقرها الأطراف المعنية . وعلى هذا الأساس فان كندا لا تستطيع أن تشارك في اعتراف المنظمة بأية حقوق تمنح لمنظمة التحرير الفلسطينية تتعدى الحقوق المنوطة لدولة ذات سيادة .

لذلك ، فان وفد كندا امتنع عن التصويت على القرار رقم : A/L.741 وبالنسبة للقرار رقم A/L.742 فاننا نعتبر أن هذا القرار سوف يمنح لمنظمة التحرير الفلسطينية ونحما أو حقوقا لم تمنح الا للدول ذات السيادة ، وهذا يتعارض مع ما اتبعناه دائما في هيئة الأمم المتحدة ومع مضمون الميثاق . لذلك اضطررنا للتصويت ضد مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/L.742 .

السيد كنيدي (ايرلندا) (الكلمة بالانجليزية) : منذ بداية هذه المناقشة ، فان وفد ايرلندا حاول أن يساهم مساهمة فعالة في مداولتنا . وفي يوم ٤ تشرين الأول / أكتوبر صوتنا لصالح قرار يقضى بالاستماع الى منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها المتحدث الرسمي باسم الشعب الفلسطينى ودو أمر تقبله الدول العربية .

وفي ضوء الفقرة الرابعة من اعلان أعضاء المجموعة الأوروبية الاقتصادية يوم ٦ تشرين الثانى / نوفمبر ، سنة ١٩٧٣ ، فانه يجب أن نأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطينى وذلك حتى يحل السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . وهذا المبدأ هو الذى استلهمناه دائما .

لقد كنا نود أن نصوت لصالح القرار الذي عرض علينا اليوم ولكن عدم الالتزام الذي لاحظناه في القرار رقم A/I.741 والذي منحننا من التصويت لصالحه . فهذا القرار في رأينا لا يتضمن العناصر الأساسية التي نعتبرها ضرورية لمواجهة هقائق الموقف في الشرق الأوسط . اننا نأسف بصورة خاصة لأن هذا القرار لا يشير الى القرارات الهامة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما مضى فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، خاصة القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، والقرار ٢٣٨ (١٩٧٢) الذي نعتبره سبباً حاسماً في أية تسوية للمشكلة في المنطقة .

لذلك يبدو لنا أنه من الضروري أن نوضح في قرارنا أنه يجب أن نحترم سلامة أراضي واستقلال جميع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل .
لهذه الاسباب فان ايرلندا وشركاءها في المجموعة الأوروبية امتنعوا عن التصويت على مشروع القرار رقم A/I.742 .

وبالنسبة للقرار الثاني الخايم بمنح صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية فلم يستطع وفد ايرلندا أن يؤيد هذا القرار لاسباب تتعلق بالمبادئ ، ذلك أن صفة المراقب منحت لدول مستقلة أو لمنظمات تمثل مجموعات من الدول كمنظمة الوحدة الافريقية ، أو التجمع الاوروبي . ومن هنا فنحن نعتبر أن هذا القرار سوف يوجد مشاكل ومصاعب للجمعية العامة . وفي رأينا أنه لا يمكن أن نمنح صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية كما منحناها لدول ذات سيادة مستقلة .
ولهذا رأينا من واجبنا عدم التصويت لصالح هذا القرار . وربما لاحظت الجمعية العامة أن أغلبية كبيرة من دول المجموعة الاوروبية تشاركنا نفس هذا الرأي .
وختاماً أود أن أعرب عن أملنا في أنه على الرغم من عدم وجود اجماع عند التصويت ، أن تتوفر الوسائل الدفيلة باحلال سلام دائم وعادل في المنطقة .

السيد البارون فون ويشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : يسود وفدي أن يشرح تصويته على القرارين اللذين أقرنا .

فبالإشارة الى مشروع القرار A/I.741 والذي امتنعنا عن التصويت عليه ، فقد كان من الواضح أن نصه غير متوازن لأنه لا يأخذ في اعتباره واقع الموقف كما هو قائم في الشرق الأوسط . ونحن نعتقد أن مثل هذا المرجع لا مفر منه .

ألمانيا الاتحادية)

ومن ناحية أخرى فاننا نرى أن هذا القرار كان يجب أن يتضمن اشارة لذل القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة ومجلس الأمن بما في ذلك القرار ٢٤٢ (٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧) . وفي رأينا أنه من الضروري ايجاد واقرار سلام دائم وعادل في ظل احترام سلامة الأراضي وسيادة كل دول المنطقة وحق هذه الشعوب في أن تعيش في سلام وفي حدود آمنه ومعترف بها . بما في ذلك اسرائيل .

وبما أن المشروع جاء بدون هذه التحديدات فلقد اضطررنا الى الامتناع عن التصويت عن نص ، نرى أن اقراره يجعل حل مشكلة الشرق الأوسط أمرا صعبا ، وهذا الحل نسعى اليه جميعا . وفيما يتعلق بالقرار A/L.742 ، فقد صوتنا ضده لأن هذا القرار يقضي بمنح صفة مراقب للمنظمة التحرير الفلسطينية أي الى اقامة صلات أوثق بين منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة ، وهذه المنظمة لا يمكن تشبيهها بدولة . وفي هذا الصدد فاننا نود أن نذكر بأن منظمته في هيكلها هي منظمة تجمع بين الدول في اطارها ، وعلى ذلك ، عليها أن تقيم صلات مع دول أو مع منظمات أخرى أو مع مجموعات من الدول ، أي منظمات حكومية .

وانشاء وضع مراقب وهذا بالمناسبة أمر لم يشار اليه سلفا في ميثاق الأمم المتحدة ، هو وسيلة عملية لتقريب الدول التي ليست لها بعد صفة العضوية من المنظمة الدولية أو وسيلة لتحقيق الارتباط بين المنظمات المشتركة وبين الحكومات والمنظمة الدولية ، واننا ندرك أنه قد يكون من المناسب أن نحقق مزيدا من توثيق الصلة بين المنظمات المشتركة بين الحكومات وذلك في النشاطات التي تكون مقتصرة عادة على الأمم ، والمؤتمرات الدولية حول موضوعات محددة ذات طبيعة فيئة بدرجة أكبر كتعبير عن الفائدة من اشتراك ممثلي تلك المنظمات الى حد ما .

اننا نعتقد أن حركة مثل حركة منظمة التحرير الفلسطينية لا ينبغي أن يكون لها وضع مناظر مرتبط بأعمال ممثلي الحكومات الا في الحالات الاستثنائية وعلى أساس مؤقت من حيث المبدأ . اننا نعتقد أن الانتساب على هذا النحو للأمم المتحدة يجب أن يقتصر على مناقشة بنود معينة ويحدث كقاعدة فقط في لجان الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالمؤتمرات ، التي تنظمها الأمم المتحدة ، فاننا نعتقد أن مسألة اشتراك المنظمة فيها أمر يجب اقراره في كل حالة على حدة . ان العرف المتبع حتى الآن يعكس هذه الاعتبارات . والابتعاد عن هذا الأسلوب قد يكون سابقة تضر بالمنظمة بأسرها .

السيد جيامبرونو (أورغواي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد أورغواي يريد أن يعطي تفسيراً

لا متناعه عن التصويت بالنسبة لمشروعي القرارين A/L.741, A/L.742;

فبالنسبة لمشروع القرار A/L.741 ، فان هذا النص في رأينا لا يمثل مساهمة واضحة وبنائة للسلام في الشرق الأوسط . وقد أعربنا عن تأييدنا لتطلعات الشعب الفلسطيني وتأكيد الحقوق

الشرعية لهذا الشعب . ونحن نعتقد ، كما أكد ذلك وزير خارجية بلادي في المناقشة العامة هذا العام ، بأنه لن يكون ممكنا تسوية الموقف المعقد في الشرق الأوسط اذ لم يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في كيان قومي .

ومع ذلك فان مشروع القرار موضع البحث لا يتميز بالوضوح بالنسبة للدول الأخرى في المنطقة ، وبالتالي ، لا يعطي الضمانات الكفيلة لحماية مثل هذه الحقوق .

ان أورغواي لا تريد أن يكون الاعتراف بالتطلعات المشروعة لشعب ، بمثابة رفض للاعتراف بتطلعات شعب آخر ، وهو شعب اسرائيل ، الذي له الحق في الحياة وفي أن يعيتر في سلام ، وهو ما لم يرد في القرار . والأخطر من ذلك ، أن هذا العنصر لم يوضحه لنا أى من مقدمي القرار . واننا نشك في أن مشروع هذا القرار من شأنه أن يسهل المفاوضات الرامية الى تسوية الموقف في الشرق الأوسط بصفة نهائية .

وكنا نفضل نصا مختلفا ، يؤكد الحقوق التي نسبت للشعب الفلسطيني الى هذا الوقت ، وأن يتضمن أيضا عناصر عدالة وتوفيق .

ومن ناحية أخرى ، فان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي أقرته معظم الدول الممثلة هنا والذي كان دائما مصدرا للأمل والتقدم ، ترك جانبا تماما ، في حين أنه يشكل في رأينا أساسا قانونيا قيما للغاية .

أما بالنسبة لمشروع القرار A/L.742 ، فان وفدي يتشكك في مدى صحة هذه الدعوى من الناحية القانونية والآثار التي ستترتب عليها .

السيد لونجرستاي (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفدي اضطر للامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/L.741 . ومن المؤكد ، أن المناقشة العامة التي تنتهي اليوم قد حققت مساهمة أولية في اعتراف الشعوب بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وهذا يتمثل في أن ممثلين لهذا الشعب قد تمت دعوتهم للاشتراك في هذه المناقشة .

ومع ذلك ، فان بلجيكا ترى أن القرار كما قدم للتصويت في الجمعية لا يأخذ في اعتباره كل العناصر الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار اذ ما أردنا أن نصل الى حل عادل ودائم للأزمة في الشرق الأوسط . وبصفة خاصة ، يرى وفدي أن القرار كان يجب أن يأخذ في اعتباره سلامة

الأراضي واستقلال كل دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، وذلك وفقا للقرارات الخاصة بهذا الموضوع ، والتي اتخذتها الأمم المتحدة .

ونظرا لعدم وجود ذلك ، فان وفدي اضطر أن يمتنع عن التصويت . وان بلدي وهو يتفق مع شركائه من المجموعة الأوروبية بيدي استعداد له الدائم للمساهمة الايجابية في حل أزمة الشرق الأوسط .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/L.742 ، فقد صوتنا بالنفي . ذلك لأن وضع مراقب في المنظمة يجب أن يكون قاصرا على دول وعلى منظمات اقليمية . ان وفدي يعتبر أن الموافقة على هذا القرار تعد تقييدا أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه يقبل المجادلة .

السيد انجليز (الفلبين) (الكلمة بالانجليزية) : ان تصويتنا لصالح مشروع القرار A/L.741 لا ينبع فقط من دوقنا التقليدي في تأييد حق تقرير المصير ، وانما جاء نتيجة لانضمامنا الى مقدمي هذا النص الذي قضى بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في مناقشاتنا حول مشكلة فلسطين بصفتها الطرف الأساسي لهذه المشكلة .

لقد ثبت واقعيًا ، كما أن هناك رأيًا سائدًا يؤكد بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عادل لا يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك حق تقرير المصير .

ان الاعتراض الوحيد الذي أبدى على القرار كما يدعي البعض هو أن القرار لم ينص على وجود اسرائيل أو على حقها في البقاء كدولة مستقلة ذات سيادة ، وأن هذا القرار لا يشير الى القرار ٢٤٢ الصادر في سنة ١٩٦٧ والقرار ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ الصادران عن مجلس الأمن .

وهذا غير سليم لأن الاعتراف ببقاء اسرائيل واحترام وتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أمر مذكور ضمناً في القرار . ان جاء في فقرتين من الديباجة ، وفي الفقرة الخامسة والسادسة التنفيذية . نص على ضرورة احترام مضمون ميثاق هيئة الأمم المتحدة . ان ميثاق هيئة الأمم هو المحرك الأساسي أو الفكرة الأساسية في القرار A/L.741 .

ويكفيني أن أشير الى بعض مبادئ الميثاق ، وخاصة مبدأ المساواة في السيادة وضرورة احترام التزامات الدول وفقاً للميثاق ، وحل المنازعات بالطرق السلمية ، وذلك حتى لا نعرض للخطر السلام والأمن الدوليين ومبادئ العدالة . ان استخدام القوى والتهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي أية دولة او استقلالها السياسي أمر يخالف الميثاق .

ان القرارات الصادرة عن مجلس الأمن فرضت التزامات ويجب الوفاء بها ، لحل النزاع في الشرق الأوسط . ان القرار A/L.741 كما أقر ، لا يمكن أن يفسر على أساس أنه يتعارض مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو مع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن .

أود أن أشرح الآن السبب الذي دعانا الى تأييد القرار A/L.742 ففي المؤتمر الدولي الثالث لقانون البحار المنعقد في كراكاس في شهر حزيران / يونيه وآب / أغسطس من هذا العام ، فان وفد الفلبين أيد القرار الذي كان يقضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضور المؤتمر بصفة مراقب ، ذلك لأنها احدى حركات التحرر الوطنية المعترف بها من جامعة الدول العربية ، أي من المنظمة الإقليمية

التي تمثل منطقة الشرق الأوسط . وفي اللجنة السادسة صوت أيضا وفد الفلبين لصالح دعوة حركات التحرر المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية لحضور مؤتمر هيئــة الأمم المتحدة الذي سيعقد في فيينا في بداية سنة ١٩٧٥ . وفي اللجنة الثالثة أيد أيضا وفد الفلبين اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي للمرأة الذي سيعقد في المكسيك في سنة ١٩٧٥ . على أساس أنها إحدى حركات التحرر المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . من هذا يتضح أن منظمة التحرير الفلسطينية دعيت لحضور هذه المؤتمرات بصفة مراقب وفقا لقرارات هيئة الأمم .

واليوم أيدنا أو انضمامنا الى من دعوا أو نادوا بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشاتنا على أساس اعتراف جامعة الدول العربية بها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .

ان تصويتنا لصالح مشروع القرار A/L.742 باعطاء صفة المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية بني على فكرة أساسية ألا وهي أن هذه المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين في منطقة الشرق الأوسط التي تنتمي اليها هذه المنظمة .

السيد أرفيسين (النرويج) (الكلمة بالانجليزية) : لقد صوتت النرويج لصالح القرار الذي قضى بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مناقشة مشكلة فلسطين . وذلك تمشيا مع موقف حكومة النرويج الذي يقضي بالسماح للمنظمات التي تمثل شعوبها بالاشتراك في المناقشات التي تبهمها .

ان مشروع القرار في الوثيقة رقم A/L.742 بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في أعمالنا ومنحها صفة المراقب لا يتمشى مع الاجراءات التي اتبعناها من قبل ألا وهي عدم اضافة صفة المراقب إلا للدول ذات السيادة . لذلك صوتنا ضد هذا المشروع .

السيد كاسميري (تايلاند) (الكلمة بالانجليزية) : لقد شرح وفدنا تصويته لصالح القرار A/L.741 وأود أن أشرح تصويتنا بالنسبة للقرار A/L.741 الذي أقرته الجمعية العامة منذ لحظات . ان وفد تايلاند أيد دائما القرارات السابقة الصادرة عن أجهزة هيئة الأمم المتحدة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها من بين حركات التحرير الأخرى المعترف بها من قبل منظمة

الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في المناطق التي تنتمي اليها هذه الحركات ، للمشاركة بصفة مراقب في المؤتمرات الدولية التي تعالج موضوعات هامة بالنسبة للانسانية جمعاء . ونحن على استعداد للنظر بعين الرضا لاقتراحات مماثلة .

غير أن وفدنا يلاحظ الاختلاف الموجود في القرار A/L.742 لأنه يعني أن الدعوة ستوجه بصورة دائمة بغض النظر عن الموضوعات التي تعالجها المؤتمرات الدولية ، وسواء كانت هذه الموضوعات تهم المنظمات المدعوة أم لا لحضور المؤتمرات التي تنظمها الجمعية العامة أو الأجهزة الأخرى التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

لذلك فقد امتنع وفدنا عن التصويت على القرار إلا أننا على استعداد للنظر في أية اقتراحات تتعلق بهذا الموضوع عندما تعرض في المحافل المناسبة المختصة بالنظر في هذه الموضوعات .

السيد روسيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد قبرص أوضح موقفه بالنسبة لهذا الموضوع في الكلمة التي ألقيتها بالأمس في اجتماع الجمعية العامة . ومن هذه الكلمة سأوضح موقفنا فيما يتعلق بالتصويت على هذا القرار . ففي كلمتي بالأمس قلت :

" ان تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن يجب أن يتحقق ، فهو قرار موضوعي يعالج مختلف جوانب المشكلة . وقد قبلته جميع الأطراف . وعدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة كما نص عليه هذا القرار ، يتماشى مع الموقف الجماعي للوفود التي أخذت الكلمة في هذه المناقشة " ، (الجلسة ٢٢٩٥ ص ١٣٢)

وان القرار الذي وافقنا عليه اليوم ، انما يتعلق بعدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة ، لذلك صوتنا لصالحه .

وأقتبس أيضا مما قلته بالأمس :

" ان هذا ينطبق أيضا على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة وفقا للقرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) وهذا وارد في القرار الذي صوتنا عليه اليوم " وينطبق ذلك أيضا على احترام سلامة أراضي الدول واستقلالها وفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وحق كل دول المنطقة في حدود آمنة دون التعرض لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

وانا ما نظرنا للقرار الذي صوتنا لصالحه ، نلاحظ أنه لا يوجد به أي شيء يتعارض مع ما ذكرته بالأمس ، ولا مع مواقف الوفود هنا . ان تنص الديباجة على أنه :

" بما أن الشعب الفلسطيني له حق تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وهذا وارد في قرارات أخرى صادرة عن الجمعية العامة . تعرب الجمعية العامة عن قلقها لأن الشعب الفلسطيني قد منع من ممارسة حقوقه المشروعة ، وخاصة حقه في تقرير المصير " ، وهذا مرة أخرى يتماشى مع مضمون الفقرة السابقة ، عملا بمبادئ الميثاق " . وان تذكر بقراراتها المتعلقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة كما تؤكد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه والى ممتلكاته .

ما من فقرة من هذه الفقرات تتعارض مع المواقف التي اتخذتها معظم الوفود في الجمعية العامة ، وما من فقرة منها تتعارض مع مضمون الميثاق . كلها ان تتماشى مع مانص عليه الميثاق ، ومع ما ذكرناه في الجمعية العامة . ولقد رأيت بعض الوفود التي امتنعت عن التصويت ، ان هذا النص قد يؤثر على بقاء دولة اسرائيل ، هذه الدولة قائمة وذكرت في القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) . وقد أشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى ذلك . وقال انهم يعترفون بقيام دولة اسرائيل ، وقد أوضحت في بياني ذلك .

ولقد اتصلت اليوم برئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية الذي قال لي أنه وفقا لما جاء في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، فلن تمنح دولة اسرائيل . وأعتقد أننا في تصويتنا لصالح هذا القرار نكون قد أيدنا ما جاء في الميثاق وأيدنا ما قبلته الدول العربية في اطار القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

السيد بلاجا (ايطاليا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد ايطاليا يريد أن يشرح تصويته على القرارات التي احتوت عليها الوثيقة A/L.742 ، ونحن نريد أن نقول أولا أن هذا لا يغير أبدا من موقفنا بصدد لب مسألة فلسطين كما قدمتها في كلمتي يوم ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، كما نريد أن نؤكد أيضا أن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشتنا كان وسوف يستمر دائما في المستقبل هاما ومفيدا لدراسة هذه المسألة في هذه الجمعية .

ومع ذلك ، فبالنسبة لمنح وضع مراقب دائم للمنظمة ، فان الممارسة التي سارت عليها الأمم المتحدة حتى الآن ، تتفق في رأينا مع معايير قائمة ولها ما يبررها وكان الأمر يستدعي دراسة أكثر، بحيث نأخذ في اعتبارنا وضع منظماتنا ، وهو في رأيي أن منظماتنا تعطي وضع المراقبين لـ دول أو منظمات تمثل دول .

وهذا لا يغير من موقف ايطاليا بصدد اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية أو أي منظمة تحرير أخرى في مؤتمر معين أو مناقشة معينة . وذلك عملا بالممارسة التي سرنا عليها في الماضي . ان موقف ايطاليا في هذا الصدد ، سوف يكون في المستقبل كما كان في الماضي ، وهو مراعاة ظروف كل حالة على حدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أود الآن أن أبلغ الجمعية العامة رغبة وفد منظمة التحرير الفلسطينية في أن يتحدث الى الجمعية العامة وبقالقرار الذي اتخذته الجمعية في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ وهو القرار رقم ٣٢١٠ (د - ٢٩) وذلك في اطار دراسة البند ١٠٨ الذي لم ننته من بحثه بعد .

أود أن أعرف رأى الجمعية العامة بصد رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في التحدث ، هل هناك اعتراض في أن يتحدث وفد منظمة التحرير الفلسطينية أمام الجمعية العامة . ليس هناك اعتراض على ذلك ، ومن هنا يمكن أن نطلب الى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية أن يتحدث أمام الجمعية العامة ، وأدعوه للحديث .

السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : أرجو أن تسمحوا لي بأن أستهل كلمتي بهذه ، لأعرب لكم باسم شعبنا الفلسطيني ، المناضل عن شكرنا وتقديرنا لكل من ساهم في تمكيننا من الوصول الى هذا المنبر الدولي للمشاركة في البحث الجاد المسؤول عن حل عادل لمشكلة فلسطين ، تمهيدا لتحقيق سلام دائم يزيل كوابيس الخوف والقلق . ان شعبنا يبعث اليكم من كل أماكن تواجدته وتشردته ، في هذه اللحظات التاريخية الباعثة على الأمل ، بعميق الشكر والتقدير لموقفكم ولقراراتكم التي اتخذتموها ، معتبرا ذلك خطوة بناءة على طريق انجاز حقوقه الوطنية والتاريخية . ان شعبنا الفلسطيني الذي حرم من حق المشاركة في تقرير مصيره وأبعد عن هذه الساعة الدولية طيلة ربع قرن من الزمن - كانت أصعب وأقسى وأشق فترة معاناة في تاريخ حياته - ان شعبنا هذا يعتبر دعوتيه الى هنا بعد كل هذا الغياب بادرة مشجعة لاستعادة الثقة بهذه المؤسسة الدولية ويقدرتها على تحمل مسؤولياتها لاحقاق الحق والعدل والسلام .

لقد جئنا الى هنا بقلوب متسامية فوق كل جراح الماضي ومآسيه ، وبعقول مفتوحة لكل رأى موضوعي ، ونحن نحمل بيد غضن الزيتون رمزا للسلام ، وبيد أخرى بندقية المناضل لحماية وجودنا وقضيتنا العادلة . لقد جئنا الى هنا بثقة المناضل بنفسه وبأمل العيش بأمن وسلام وحرية . طرحنا أمامكم بصفاء وصدق أحلامنا وتصوراتنا ومددنا أيدينا لكل من يشاركنا أهدافنا الانسانية والوطنية - لنناضل معا من أجل دولة المجتمع الواحد المتآخي المتعايش بتساو تام في الحقوق والواجبات ، بمعزل عن كل ما من شأنه أن يميز بين فلسطيني وآخر ، لأي اعتبار مذهبي أو عقائدي أو عرقي . ولم

يكن يخفى علينا ونحن نطرح تصوراتنا هذه ما يعتور طريق تحقيقها من عقبات ومعوقات ، ولكن وكما قال الأخ ياسر عرفات أليس من حقنا أن نحلم ؟ ألا تستحق فلسطين أرض الديانات الثلاث مثل هذا الحلم العنايم ؟ . نادينا بالتعايش ، فرض علينا القتال . دعونا للمشاركة في مصير واحد لأجـيالنا القادمة ، فقابلنا الموت والابادة . دعونا للمجتمع الديمقراطي المفتوح فاختاروا لنا الشتات والتشرد . اتهمنا بالارهاب رغم أن كل ما نمثله من فكر ورأى وكل ما نمارسه من نضال انما يشكل النقيض لكل ما يزعمون .

ان ما تشهده الضفة الغربية من مقاومة عربية باسلة ، يجابها الاحتلال الاسرائيلي بالقتل والاضطهاد - لدليل واضح على سياسة العدو والصهيوني في تجاهل هذا الشعب واضطهاده . اما الدفاع عن النفس ، عن الشعب ، عن الوطن فواجب مشرف لكل مواطن وحق مشروع أقرته الشرائع الدولية وميثاق الأمم المتحدة .

بقدر ما أساء الينا البعض ولا سيما ذلك الطرف الذي يعتبر نفسه مسؤولا عن مصير الحـرب والسلام في الدنيا بتجاهله لأبسط الحقائق والبديهيات ، وبالاستمرار في انحيازه التام لمنطق العدو ولسياسته الاستيطانية التوسعية ، فاننا نعتز بأن لنا في هذه القاعة من الأصدقاء والأشقاء ومن المحايدين الشرفاء ، من رفع راية العدل وقدم لقضيتنا ماعوض علينا بكثير اساءة الآخرين ومنحنا المزيد من الأمل ، الأمل في المستقبل . اذن غصن الزيتون في يدينا مازال في يدينا لم ينجحوا في انتزاعه من أيدينا وآمالنا في المجتمع الدولي تزداد اتساعا وعمقا ، والعزلة التي منيت بها اسرائيل داخل هذه القاعة ليست سوى الانعكاس لعزلتها الدولية والتاريخية .

لقد استمعنا للجميع في هذه القاعة وأصغينا السمع للقللة التي تكلمت ضدنا كما أصغينا لمن أنصفنا وأنصف الحق والعدل معنا .

شعوب العالم أنها مازالت قادرة على ممارسة دورها في تثبيت دعائم العدل والسلام . ولقد أثبتت هذه الجمعية هذه الحقيقة اليوم .

اننا نأمل في أن تبقى قلوبكم مفتوحة لصوت قضيتنا وكفاحنا . نأمل أيضا ، في أن تكون زيارتنا قد ساهمت في توضيح موقفنا في الإدراك العالمي . ومدته بمزيد من الاقتراب الايجابي من حقيقة الصراع على أرض فلسطين .

وينفس القدر الذي تحرصون فيه على بقاء غصن الزيتون بأيدينا . نحرص نحن على أن تكون أغصان الزيتون المحيطة بشعار الأمم المتحدة أكثر مما يعسبها البعض صورة بلا مضمون لا بد لنا من الاعتراف أمامكم بأننا لم نجس إلى هذه القاعة لمصالحة الارهاب والاغتصاب الصهيوني . لقد جئنا نشهدكم على الفارق التاريخي بيننا وبينه . نحن نعتبر النشاط الدبلوماسي مكملًا لحركتنا على أرض الصراع . ونعرف أن ممارستنا الثورية وما نحققه من انجاز للحرية والسلام يتناسب مع ايجابية نظرة المجتمع الدولي الى حقوقنا . ولذلك فاننا نعتبر المزيد من تمام التأييد لقضيتنا هو في الدرجة الأولى تأييد لكفاحنا ، تشجيع لنا على مواصلة هذا الكفاح العادل .

نحن لا نستطيع أن نذهب من هنا دون أن نحیی كل من سقط دفاعا عن قضية العدالة ، من مواطني العالم الذين التزموا بتجسيد مبادئ الانسانية والحرية والسلام .

انه ليسعد منظمة التحرير الفلسطينية ، ويسعد شعبنا الفلسطيني ، أن يرى اليوم الأمم المتحدة تقف معه وتناصر قضيته ، وتؤكد حقوقه الوطنية في عودته وتقرير مصيره واستقلاله على أرض وطنه . كما يسعدنا أن نشكر كل الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم لصالح قضية العدل والسلام ، مؤكدين لهذا المجتمع الانساني أن الشعب الفلسطيني سيكون دائما في خدمة قضايا العدل والسلام ، والحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها .

كما أخص بالشكر الدكتور كورت فالد هايم ، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة ، وكذلك الأخ السيد عبدالعزیز بوتفليقة ، رئيس هذه الجمعية على جهودهم في رعاية هذه الدورة وتسهيل مهمة وفدنا واتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في الحوار الديمقراطي حول هذه القضية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هكذا انتهينا من النظر في البند (١٠٨) من جدول الأعمال وعنوانه " قضية فلسطين " .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : برنامج العمل يوم الاثنين الموافق ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، في فترة العصر ، سوف ننظر في البند رقم (٢٥) من جدول الأعمال ، وعنوانه " اقرار الحقوق المشروعة في الأمم المتحدة للحكومة الملكية للوحدة الوطنية لكمبوديا " والوفود التي تود الاشتراك في المناقشة مدعوة الى تقييد اسمائها في قائمة المتحدثين بأسرع وقت ممكن حتي نستطيع تنظيم أعمالنا .

(رفعت الجلسة عند الساعة ١٩٤٠)